دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية... فرص وتحديات - التجربة الصينية

أ. د. زينب عوض الله
أستاذ المالية العامة والاقتصاد
كلية الحقوق، جامعة الكويت

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، والعوامل الرئيسية في نجاحها، والعوائق التي تواجهها، وذلك من خلال استعراض التجربة الصينية في إنشاء وتنظيم المناطق الاقتصادية الخاصة، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من تنوع أنماط هذه المناطق وتزايد أعدادها في العالم، حيث بلغت 5400 منطقة في 150 دولة، وهو ما يشير إلى أنّها أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية، خاصة في الدول النامية. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة المناطق الاقتصادية الخاصة ودورها وعوامل نجاحها في التجربة الصينية، ومدى إمكانية استفادة الاقتصادات العربية والخليجية، وخاصة الاقتصاد الكويتي من هذه التجربة.

ولتحقيق ذلك، فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين التحليلي والمقارن، واشتملت على خمسة محاور رئيسية، يتعلق أولها بماهية هذه المناطق وأهميتها والإطار التشريعي والإداري، ويتعلق ثانيها بتجربة هذه المناطق في الصين، فيما يتناول المحور الثالث دور هذه المناطق في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وأما المحور الرابع فيستعرض ما الذي تعنيه مبادرة «الحزام والطريق» الصينية بالنسبة للدول العربية، ويناقش المحور الخامس الوضع بالنسبة إلى دولة الكويت، وما إذا كان الأمر يتعلق بمناطق اقتصادية خاصة أم بإصلاح اقتصادي. وقد انتهت الدراسة إلى أن تجربة هذه المناطق حققت نجاحاً في الصين بفضل عوامل رئيسية تتعلق بالفلسفة الاقتصادية الجديدة والإجراءات التي اعتمدتها البلاد، وهو أمر يستحق التأمل والدراسة بالنسبة للدول العربية عامة ودولة الكويت خاصة.

كلمات دالة: التجارة الحرة، جذب الاستثمارات، المناطق المتخصصة، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

المقدمة:

عندما أُنشئت أول منطقة حديثة للتجارة الحرة في مطار شانون عام 1959، لم تجذب أنظار الكثيرين من خارج إيرلندا، ولكن هذه الأيام يبدو أن الجميع بات معجبًا بـ «المناطق الاقتصادية الخاصة» التي تقدم مجموعة متنوعة من الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية على حد سواء، فمنذ سبعينيات القرن الماضي شهد العالم تسارعاً في وتيرة نمو عدد المناطق الاقتصادية الخاصة التي بلغت 5400 منطقة في 150 دولة[1]، وأنماطها لتشمل أشكالاً جديدة كالمناطق المتخصصة إضافة إلى لمناطق التقليدية، خاصة في الدول النامية وذلك بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق أهدافهما، وما ينجم عنه من زيادة ترابط الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وزيادة مساهمتها في سلسلة القيمة العالمية.

ولا ينكر غير مكابر أنّ هناك العديد من قصص النجاح لمناطق اقتصادية خاصة، وربما أشهرها المنطقة الموجودة في شنزن الصينية بالقرب من هونج كونج، والتي أنشئت عام 1980، ومكنت القادة الصينيين من تجربة الإصلاحات الاقتصادية التي كان يخشى تنفيذها على مستوى البلاد مرة واحدة، وتحولت من بلدة يسكنها 30 ألف صياد إلى مدينة يقطنها اليوم حوالي 12 مليون نسمة[2].

وهكذا جاءت المناطق الاقتصادية الخاصة ركناً أساسياً من أركان معجزة النمو الاقتصادي في الصين منذ أن فتحت أبوابها للعالم في السبعينيات، واعتبرت الإمارات العربية المتحدة من الدول القليلة التي حققت نجاحاً في إنشائها وكذلك بنما وإثيوبيا، ورغم ما يؤكده الواقع من أن أداء العديد منها لا يزال دون التوقعات وأنّها ليست شرطاً مسبقاً ولا ضمانا لزيادة تدفقات الاستثمار المباشر أو التنمية الإقليمية، حيث جاءت معدلات نموها متقاربة ومعدلات النمو في الدولة، وفشلت في توزيع مكتسبات التنمية خارج حدودها.

فإذا كانت التجربة الصينية قد أظهرت أهمية دور المناطق الاقتصادية الخاصة في التنمية الاقتصادية الإقليمية، لكونها تمثل أحد أهم أدواتها في جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة، فإن الانتشار السريع لمثل هذه المناطق جاء مخيباً لآمال عدد غير قليل من الحكومات والتي اعتبرت الأمر سهلاً ولا يتطلب سوى إصدار تشريع وتخصيص بعض الأراضي وتقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات تنظيمية، فواقع الحال أظهر أن التكلفة عالية وإن بدت عكس ذلك، فالحوافز المقدمة لجذب المستثمرين تعني عوائد ضائعة على الأقل في المدى القصير.

(1) مقارنة مع 30 دولة فقط في السبعينيات، فثلاث من بين كل أربع دول لديها منطقة اقتصادية خاصة واحدة على الأقل.

(2) <Shenzhen Population 2019>, world population review, https://hyatok.com

حقيقة، قد تساعد الحوافز المالية على الانطلاق في البداية إلا أنها لا تخلق منطقة اقتصادية مستدامة، وإلا ما هو سبب فشل الكثير منها في أفريقيا، أو في الدول العربية، أو في الهند[3]؟ وبماذا نفسر أن بعض هذه المناطق أصبحت ملاذًا لغسل الأموال أو أنها باتت سبباً في إحداث تشوهات بجسد الاقتصاد؟

فإلى أي مدى نجحت المناطق الاقتصادية الصينية في دفع عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية؟. وما أوجه الخلاف بينها وبين تلك المناطق في بعض البلدان؟ وما مدى إمكانية استفادة الاقتصادات العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة والاقتصاد الكويتي بصفة أخص، من هذه المناطق؟

وما الدروس المستفادة من التجربة الصينية في مجال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وكيف يمكن رفع كفاءة أدائها والارتقاء بها وتطويرها في ضوء التجربة الصينية في هذا المجال؟

وما هي الآفاق المستقبلية للمنطقة الاقتصادية الشمالية الكويتية المزمع إنشاؤها والبعد الجغرافي لتطويرها؟ وما الدور المتوقع الذي يمكن أن تضطلع به كمعبر استراتيجي على طريق الحرير ودعم التكامل الاقتصادي بين دول الجوار ودول مجلس التعاون الخليجي، وخلق فرص عمل جديدة وتنويع الدخل للبلاد وتحقيق الأمن الإقليمي؟

في هذا الإطار سيدور بحثنا انطلاقاً من ثلاثة فروض، وسعياً إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

أما الفروض فهي:

- إنّ ثمة خاصيتين رئيسيتين للمناطق الاقتصادية الخاصة الصينية مقارنة بها في البلدان الأخرى: الأولى، أنها مناطق شاملة وليست مناطق تجارية وحيدة الإدارة أو مناطق لمعالجة الصادرات فقط. والثانية، أن الأمر لم يقتصر على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، بل تخطاه إلى استراتيجية إصلاح اقتصادي شامل، وامتدت من المناطق الساحلية والشاطئية إلى المناطق الداخلية الواسعة، وشملت مدناً ومحافظات كاملة أسهمت في دفع النمو في البلاد إلى مستوياتها المعروفة.
- لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، حيث شكلت عام 2018 حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و50% من

(3) التي فشلت فيها مئات المناطق من بينها أكثر من 60 منطقة في ولاية ماهاراشترا وحدها خلال السنوات القليلة الماضية.

Thierry Sanjuan, «La fin des trois Chine?», Géoconfluences, 2016, mis en ligne le 14 février 2016 http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-regionaux/la-chine/articles-scientifiques/la-fin-des-trois-chine

الاستثمارات الأجنبية و48% من إجمالي حجم التجارة، و35% من الإيرادات الضريبية[4]. واستهدف نمط التنمية نظاماً متكاملاً للتخطيط والمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص (اقتصاد السوق الاشتراكي).

- إنّ العلاقة بين المناطق الاقتصادية الخاصة واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والعالمية واتفاقيات الشراكة التفضيلية معقدة ولها وجوه متعددة، فاتفاقية منظمة التجارة العالمية تصنف سياسات دعم الصادرات، الإعفاءات الضريبية الممنوحة لصناعات أو لمناطق معينة، كسياسات دعم ممنوعة تفرض على البلدان التي تضم مناطق اقتصادية خاصة حال تجاوز متوسط الدخل السنوي الفردي 1000 دولار أن تعمم ميزات تلك المناطق، وإلا واجهت إجراءات عقابية.

وأما الأهداف فهي:

- فهم طبيعة ووظيفة ودور «المناطق الاقتصادية الخاصة»، في تعزيز التنمية الإقليمية والمحلية بحسب تطورها على مدى العقود الأربعة الماضية، وإلقاء الضوء على مجموعة من المحاور المفسِّرة للتجربة الصينية.
- وقد شهد العالم انتشاراً كبيراً للمناطق الاقتصادية الخاصة، فهل ساعدت هذه المناطق على تنشيط التنمية الاقتصادية الإقليمية في الدول النامية؟ أم أنها غدت جزراً منعزلة داخلها وهو ما يتعارض مع الهدف والأساس الذي قامت عليهما؟
- وقد تعددت تجارب المناطق الاقتصادية الخاصة العربية وتفاوتت بشكل كبير درجات نجاحها وإخفاقها، فما مدى إمكانية استفادة الاقتصادات العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة والاقتصاد الكويتي بصفة أخص، من هذه المناطق؟

وعليه تنقسم دراستنا إلى خمسة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المناطق الاقتصادية الخاصة وأهميتها والإطار التشريعي والإداري

المبحث الثاني: المناطق الاقتصادية الخاصة بالصين

المبحث الثالث: دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة

المبحث الرابع: ماذا تعني مبادرة «الحزام والطريق» الصينية بالنسبة للدول العربية؟

المبحث الخامس: في دولة الكويت: مناطق اقتصادية خاصة أم إصلاح اقتصادي؟

(4) مصلحة الدولة للإحصاء بالصين. http://arabic.china.org.cn

المبحث الأول
ماهية المناطق الاقتصادية الخاصة وأهميتها والإطار التشريعي والإداري

بداءة ينبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للمناطق الاقتصادية الخاصة، فما نجده هو توصيف لها وتعداد لأنواعها، وسواء جاء ذلك في القوانين المنشئة لها، أو في كتابات الباحثين الذين تناولوها بالدراسة والتحليل، أو ما تبنته المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

فهي مساحة من الأرض لها قانون خاص وهيئة مشرفة على تنفيذه ولها موازنة مستقلة ولا تخضع لقوانين الهيئات العامة بالدولة، وشركة تنمية رئيسية تكون صاحبة الترخيص بتنمية هذه المساحة والترويج لجذب مستثمرين لها، وإنشاء وإدارة بنيتها الأساسية، وشركات تنمية أخرى يعهد إليها بجزء من مهام شركة التنمية الرئيسية، ومركز لتسوية النزاعات بها.

المطلب الأول
أهداف المناطق الاقتصادية الخاصة

وبصفة عامة، يهدف إنشاؤها إلى جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية والوطنية، والتكنولوجيا المتقدمة، والأساليب الإدارية والتجارية الأجنبية، وتعزيز الميزان التجاري بزيادة دخل الدولة من النقد الأجنبي، وزيادة الصادرات وتدعيم السوق النقدية والمالية، وخلق فرص عمل، وتدريب فني للأيدي العاملة المحلية ورفع كفاءتها والحفاظ عليها في بلدانها الأصلية والحد من الهجرة، وخلق مناخ من التكامل والتعاون الاقتصادي والصناعي بين الصناعات المحلية والشركات الصناعية العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة، واستغلال المواد الخام في حالة توافرها محلياً، وكذلك استغلال وتطوير المناطق النائية اقتصادياً وعمرانياً ودعم البنى التحتية بها، والتي توفرها الدولة المضيفة، والإسهام في اندماج أكبر بين صناعات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ورفع مستوى جودة صناعاتها وتنوعها، ورفع مستوى التنافسية الدولية للصناعات الوطنية ودعم مشاركتها في سلسلة القيمة العالمية[5].

(5) كما أكدته دراسة منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي UNCTAD لعام 2017.

المطلب الثاني

الملامح الرئيسة للمناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة[6]، هي مناطق جغرافية في دولة ما تستثنى من القوانين الداخلية، كالضرائب والجمارك وحظر الاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية، ومن ثم تكون قادرة على تصنيع وإنتاج سلع بأسعار منافسة عالمياً. ويتضمن تصنيفها أنواعاً مختلفة من المناطق، مثل مناطق التجارة الحرة[7]، والمناطق الحرة[8]، ومناطق معالجة الصادرات[9]، والمناطق الصناعية[10]، والموانئ الحرة، والمناطق الاقتصادية الحرة ومناطق مشروعات الإعمار وغيرها[11].

المطلب الثالث

أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة ومجالاتها

تشكل طفرة المناطق الاقتصادية الخاصة جزءاً من موجة جديدة من السياسات الصناعية، واستجابة لتزايد المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي. وبعيداً عن المناطق الاقتصادية الخاصة التقليدية، هناك المناطق المبتكرة والتي تركز على الصناعات الجديدة ذات التقنية العالية والخدمات المالية والسياحة، والتي تتجاوز أنشطة التجارة والتصنيع كثيفة العمالة في القطاعات التقليدية، بينما تركز مناطق أخرى على الأداء البيئي وتسويق العلوم والتنمية الإقليمية وتجديد المناطق الحضرية.

وترتبط درجة التخصص ونوعه ارتباطاً وثيقاً بمستوى التصنيع في البلدان، فالمناطق الحرة الأساسية والتي تركز على تيسير الخدمات اللوجستية التجارية هي الأكثر شيوعاً في البلدان المتقدمة، وتميل الاقتصادات النامية إلى إنشاء مناطق متكاملة تستهدف التنمية الصناعية، التي يمكن أن تكون متعددة الصناعات أو متخصصة أو تركز على تطوير القدرات الابتكارية.

---

(6) (SEZ Special Economic Zone)، في التفرقة بين أنواعها المتعددة انظر: محمد عوض عبده الدبسي، المناطق الحرة الصناعية أداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2004.

(7) FTZ: Zone Free Trade.

(8) FZ: Free Zone.

(9) EPZ: Export Processing Zone.

(10) IZ: Industrial Zone.

(11) Thierry Sanjuan, «La fin des trois Chine?», Géoconfluences, op.cit.

وقد أحصت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[12] عدد 5400 منطقة خاصة قائمة في 150 دولة، و4772 منطقة بالدول النامية، و237 بالاقتصادات الانتقالية، وبالدول المتقدمة 374 منطقة. وكان لآسيا وحدها 4046 منطقة استحوذت الصين على 2543، والفلبين 528، والهند 373، وتايلاند 74، وكوريا الجنوبية 47، والإمارات 47 محتلة المركز السادس في آسيا، وماليزيا 45، وبنجلادش39، و31 لكمبوديا[13].

الشكل (1)

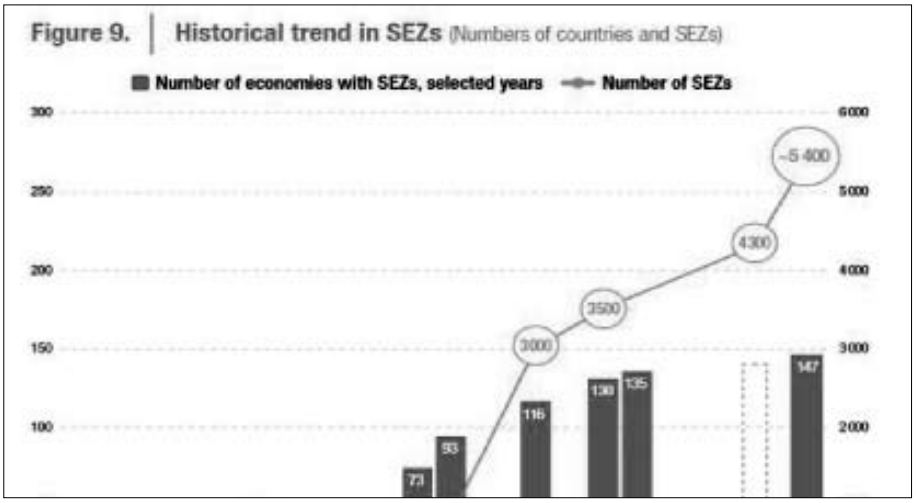

وعلى الرغم من أن التعاون الدولي لتنمية هذه المناطق غدا شائعاً، في إطار الشراكات الثنائية وبرامج التعاون الإنمائي، وباتت مناطق التنمية الإقليمية والعابرة للحدود بين بلدين، أو أكثر، سمة من سمات التعاون الاقتصادي الإقليمي، إلا أن أداء العديد منها لا يزال دون التوقعات. وهي ليست شرطاً مسبقاً ولا ضماناً لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشاركة في رأس المال المتداول، إذا أتت سياساتها وبرامج تنميتها بمعزل عن السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة، مراعية المزايا النسبية والقدرات التنافسية القائمة، وخطط التنمية الشاملة المستدامة طويلة الأجل، ودون إغفال الأطر التنظيمية والمؤسسية الجيدة والإدارة الرشيدة والبنية القانونية المتماسكة، والتي هي عوامل حاسمة لتنفيذ سياسات المنطقة الاقتصادية الخاصة على نحو متسق وشفاف يمكن التنبؤ بنتائجه.

(12) UNCTAD, 2019 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2019_en.pdf

(13) لمزيد من المعلومات: Rouanet, Aurélie Varrel, «De Bangalore à Whitefield: trajectoire et paysages d'une région urbaine en Inde», 2015.

المطلب الرابع

الإطار الإداري والتشريعي للمناطق الاقتصادية الخاصة

تظهر مراجعة النصوص المنشئة لهذه المناطق تمايزها عن غيرها[14]، فهي مناطق منعزلة عن الوضع الجمركي للدولة، وتخضع للأحكام الواردة في قوانينها الخاصة، وتتمتع بإعفاءات وامتيازات ضرائبية وجمركية وإجراءات إدارية ميسرة تزيد عن تلك الممنوحة في غيرها من المناطق، وهي مناطق، أو مدن، مستقلة بذاتها، ولها مداخل ومخارج خاصة، وتمارس فيها كافة أنشطة الاستثمار والاستهلاك والخدمات.

ويمنح فيها المصدرون «شهادة منشأ» محلية لمنتجاتهم تجيز الاستفادة من المعاملة التفضيلية، طبقاً للإعفاءات الممنوحة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية[15]. وعادة ما تطبق استراتيجية متعددة القطاعات موجهة إلى السوق الداخلي والسوق الخارجي.

وهناك المناطق المغلقة، والتي تتميز بسهولة تزويدها بالخدمات المختلقة من بنى تحتية[16]، ويعيبها انعزالها عن باقي الدولة. وهناك المناطق المفتوحة، وهي منشآت معينة تابعة لقوانين خاصة منتشرة في أي مكان في البلد، وأثرها كبير في الربط الداخلي ونقل التقنيات ودفع النمو العام في البلاد. وفي كل الأحوال لا ينبغي أن تقوم في مناطق نائية بعيداً عن الصناعات وقوة العمل الرئيسية في البلاد.

وقد تنشأ تحت إدارة حكومية[17]، والتي ظهر دورها في تأمين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق[18]، وعلى الرغم مما يبرزه المدافعون عن فعالية الإدارة الخاصة ومرونتها وابتعادها أكثر عن الفساد والرشوة والنأي بنفسها عن مشاكل عدم فعالية الأجهزة الحكومية والتردد في أخذ القرارات التي عمّت في كثير من الحالات[19]. وبعيداً عن هذا الخلاف يتفق الجميع على أن نجاح هذه المناطق وثيق الصلة بوجود نظام إداري واقتصادي فاعل، وتشريعات واضحة وشفافة.

(14) لتفصيلات انظر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، تطوير المناطق الحرة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 1995.

(15) لتفصيلات انظر: مؤلفنا، الاقتصاد الدولي، «نظرة عامة على بعض القضايا»، الفصل الثاني من الباب الثاني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

(16) ومثالها أولى المناطق الخاصة الصينية التي كانت مدناً كبيرة كاملة مغلقة تماماً أمام بقية الدولة.

(17) كالتي نشأت في كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا.

(18) مكافحة البطالة، وجذب الاستثمارات المباشرة الخارجية، والتنمية والتوزيع النوعي للصناعات.

(19) Nadège Rolland, "China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative," Seattle and Washington, D.C.: The National Bureau of Asian Research, 2017.

يبقى أن الانتشار السريع لهذه المناطق أظهر فشل معظمها في تحقيق أهدافه، وأن الحالة المتميزة التي تظهر كنقيض هي حالة الصين، والتي أقامت مناطق اقتصادية خاصة لجلب الاستثمارات منذ عام 1980، واستهدفت استراتيجياً ثلاثة أمور:

- جذب الاستثمارات الأجنبية دون التأثير على الاقتصاد والسياسة المحليين (تجريب «الرأسمالية» في مناطق معزولة)،
- وجذب الخبرات الأجنبية للتعلم منها تقنياً وإدارياً،
- وخلق ظروف موائمة لاحتواء هونج كونج استراتيجياً داخل الصين.

وقد شملت هذه المناطق مدناً ومحافظات كاملة تدفقت عليها الاستثمارات الخارجية المباشرة بحثاً عن «الفعالية»[20] وعن «الأسواق»[21]، وأسهمت في دفع النمو في البلاد إلى المستويات التي تعرفها اليوم. هذا وقد تم عمداً في البدء، أي في السنوات الـ15 الأولى، إهمال شانغهاي المركز الصناعي الرئيسي للصين والتي تحملت تكلفة إنشاء هذه المناطق دون أن يكون لها أي مردود تنموي.

فما هي السبل المختلفة التي اتخذتها الصين لتحقيق التحديث ارتكازاً على المناطق الاقتصادية الخاصة؟

وما مدى تميز وتفرد التجربة الصينية دوناً عن غيرها في ظل التغير الذي يشهده التطور الاقتصادي العالمي؟

وما الدروس المستفادة منها للمضي على طريق التحديث الذي يتناسب مع أحوال كل دولة؟

(20) تكلفة يد عاملة منخفضة مقابل إنتاجية مقبولة.

(21) الصين نفسها واليابان وكوريا المجاورتان والتصدير إلى بقية العالم.

المبحث الثاني
المناطق الاقتصادية الخاصة بالصين

لا يوجد إجماع، دولي أو محلي، حول كيفية أو سبب وصول الصين إلى حيث هي اليوم[22]، فيعزو الكثيرون سبب النمو الاقتصادي الهائل إلى ما عرفه النموذج الصيني من سياسات اقتصادية سنتها بكين عام 1978، وعززت سلطة الدولة على الأسواق الاقتصادية المنفتحة تدريجياً. ويعتبر البعض أن هذا الفهم مضلّل في حد ذاته، فنموذج رأسمالية الدولة القائم على النظام الاقتصادي المفتوح إلى جانب نظام سياسي مغلق غير قابل للاستمرار، يشكل خطراً على الصين وعلى الدول التي قد تسعى إلى أن تحذو حذوها في مجال التنمية. بينما يرى آخرون –ونحن نؤيدهم– أن نجاح الصين هو في الواقع نتيجة تبني سياسات اقتصادية غربية تقليدية، أي تبني اقتصاد السوق الحر وتقليص دور الدولة الاقتصادي دون التخلي عن دورها الاجتماعي وبقائها قابضة على النظام السياسي.

وتظهر الدراسات سلسلة متناسقة متسقة من السياسات والإجراءات التي طبقت ضمن سياسة الإصلاح والانفتاح التي كانت المناطق الاقتصادية الخاصة فيها بمثابة «طريق مختصر» في ظل ظروف التنمية غير المتوازنة، والذي بات يشار إليه «بطريق الصين»، لتوضيح مدى تميزه وتفرده دوناً عن غيره. وقد تطلب الأمر بداءة دراسة أنماط التنمية التي توارثتها الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية ودول الأسواق الناشئة، وعقد مقارنة بينها، ورصد خصائصها المميزة، واستخلاص الدروس منها، والمضي على طريق التحديث الذي يتناسب مع أحوال وظروف الدولة، مما دفع عدداً من المشاريع، تعزيزاً لقدرتها التنافسية، نقل خطوطها الإنتاجية إلى أسواقها استغلالاً للقوة العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية الوفيرة. وهكذا أتت المناطق الاقتصادية الخاصة بخبرات عالمية على صعيد إصلاح الأنظمة الإدارية، وعززت ريادة الدولة في خلق منظومة علمية للبحث والتطويروالابتكار، ومن ثم دفعت تنمية الاشتراكية ذات الطابع الصيني[23].

حقيقة، كما يرى البعض[24]، ونحن معهم، أن سعي الصين لتحقيق التحديث يرجع إلى تاريخ أبعد كثيراً من «الطريق الصيني» بعد قرن كامل منذ حرب الأفيون في عام 1840،

(22) Betty Wang, "China's economic growth hits a 30 year low," Australian Broadcasting Company, January 21, 2919. https://www.abc.net.au/radionational/programs/drive/chinas-economic-growth-hits-a-30-year-low/10733492

(23) تاو إي تاو، لو جه قوه، «المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين»، ترجمة آية محمد كمال، مراجعة وإشراف حسانين فهمي حسين، سلسلة «قراءات صينية»، دار صفصافة، القاهرة، غير مؤرخ.

(24) Barry J. Naughton The Chinese economy: Transitions and growth MIT Press,2007

وأن تأسيس الصين الجديدة المستقلة والموحدة جاء مع ثورة ماو تسي تونغ التي أرست حجر الأساس. وعندما أصبحت قضية التحديث هي القوام الأساسي للتنمية الاجتماعية الصينية، اختارت الصين طريق الاشتراكية مع رفض الطريق الغربي.

فإذا كان طريق التحديث الرأسمالي في القرن التاسع عشر قد جمع بين حقوق الملكية الخاصة والمنافسة في السوق، وتشكل تدريجياً مبقياً خصائصه الأساسية، وأن بعض الدول المتخلفة سلكت طريق الاشتراكية في القرن العشرين كمحاولة لتحقيق التحديث السريع على أساس الملكية العامة، مسترشدة بالنموذج السوفيتي القائم على الاقتصاد الموجه والإصلاح الراديكالي والذي سرعان ما عانى من الأزمات بعد أن حقق نجاحاً قصيراً مؤقتاً، فإن طريق الصين للتحديث لم يؤت أكله إلا في تسعينيات القرن العشرين، وهو طريق «السوق الاشتراكي» ذو الطابع الصيني الذي صممه دنج شاو بنج ببناء المناطق الاقتصادية الخاصة بهدف الإصلاح والانفتاح[25].

وهكذا نجح الاقتصاد الصيني، الذي كان أكبر اقتصاد في العالم عام 1820 وبقي كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر، في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الاقتصاد الأمريكي بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 9.87 تريليون دولار عام 2019، وبمتوسط معدل نمو سنوي تخطى 10% خلال الأربعين سنة الماضية رغم انخفاضه خلال السنتين الأخيرتين ليبلغ حوالي 6.6% مع توقع استمرار تراجعه خلال السنوات القادمة. وتصنف الصين ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، إذ بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عام 2018 حوالي 4165 دولار، بزيادة 6.5% على أساس سنوي بالقيمة الحقيقية، لتعداد سكان يتجاوز 1.4 مليار نسمة ينتمون إلى ست وخمسين قومية عرقية مختلفة، وبمعدل بطالة 4.1%. وتظل الصين ثاني أكبر مزود للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة، حيث شهدت عام 2019 خروج 136.71 مليار دولار بنمو 5.8% عن العام الذي سبق وثاني أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت 110.6 مليار دولار عام 2019، وصاحبة أكبر احتياطيات بالعملة الأجنبية تبلغ 3.088 تريليون دولار[26]. وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يكون أكبر اقتصاد في العالم بعد أن فقد المرتبة الأولى لنحو 130 عاماً[27].

تلك الإنجازات عكست مدى تفوق النموذج التنموي الصيني وتميزه بخصائص ذاتية وأنظمة مؤسسية فعالة.

(25) في مؤتمر اللجنة المركزية الحادي عشر للحزب الشيوعي في 22 ديسمبر 1978.

(26) البنك الدولي الطبعة العربية 2019،

https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report#anchor-annual

(27) https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/14/04/2020/weo-april-2020

المطلب الأول

مناطق اقتصادية خاصة أم إصلاح اقتصادي

أدركت الصين منذ عام 1978 أن النهوض لن يتحقق دون الانفتاح على مختلف دول العالم، واتباع سياسات اقتصادية داخلية وخارجية تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحقيق مجتمع الرفاهية، وبغض النظر عما إذا كان اشتراكياً أم رأسمالياً، فالمهم هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، وتطبيق التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية المتبعة في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة على المشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية، وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية، وخفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع مستوى المعيشة للفرد.

وهكذا تحدد برنامج التحديث في نقاط أربع [28]:

1) التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي الهيكلية والاندماج فيه.
2) إعادة النظر في أولويات التنمية ليحتل القطاع الزراعي المقدمة يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع، وإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، وإلغاء احتكار الدولة لشراء وبيع المنتجات الزراعية، والسماح باستثمارات المشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين، وتشجيع المشروعات السياحية والشروع في بناء وتطوير بنية المرافق التحتية.
3) لامركزية تسيير المشروعات العامة، خاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال لها أمام إقامة المشروعات الخاصة والمشتركة مع الاستثمارات الأجنبية، ومنح المؤسسات الإدارية درجة أكبر من الاستقلالية بعيداً عن بيروقراطية الحزب الحاكم، وحق المقاطعات المحلية في أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج يكونون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.
4) تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية، والسعي للانضمام إلى المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية.

وهكذا جاءت المناطق الاقتصادية الخاصة كعلامة مميزة لبدء التحديث وتحول الاقتصاد الصيني على مدار أكثر من أربعين عاماً، فمن مرحلة الاقتصاد الموجه للاقتصاد القائم على

(28) Pierre Trolliet, La diaspora chinoise, PUF, Paris,1994.

نظام الاقتصاد الموجه بصورة أساسية، ونظام اقتصاد السوق بصورة تكميلية، ثم على النظامين الاقتصاديين جنباً إلى جنب، ثم مرحلة اقتصاد السلع الموجه، انتهاءً إلى نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. وخلال هذه المراحل عرفت الصين قضيتين جدليتين كبيرتين: الأولى ارتبطت بالحاجة إلى الإصلاح والانفتاح، والثانية تتعلق بطبيعة هذا الإصلاح والانفتاح، جدل أفرز نظام السوق الاشتراكية، والذي فيه تلعب السوق دوراً رئيسياً تقوم الحكومة بترشيده وتوجيهه، فهي لا يمكنها أن تحل محل الدولة، خاصة في المشروعات الكبرى مثل الكهرباء ومحطات المياه وغيرها من خدمات صحية وتعليمية[29].

أ. المرحلة الأولى (1949-1977):

وفيها اختفت الشركات الخاصة وحلت محلها رأسمالية الدولة البيروقراطية، واعتمد التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية، وقد أفضت إلى بناء قاعدة للاستقلال الاقتصادي استمرت في مراحل الانفتاح، وفيها بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو 6.4% سنويا خلال الفترة من (1965–1980)[30]، رغم كل الأزمات التي انتهت بتنحي «ماو» والذي بموته عام 1976 انتهت الثورة الثقافية والصراع على السلطة.

ب. المرحلة الثانية (1978-1988):

وفيها يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين: بدأت الأولى في أواخر السبعينيات، والثانية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وكانت نقطة انطلاقها دعم النشاط الزراعي، وإنعاش الصناعات الريفية، وإزالة ما عرفته من قيود، وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهجرة العمالة إلى المناطق الصناعية الجديدة، وتوجيه معظم إنتاج هذه المناطق الجديدة إلى التصدير، خاصة إلى أمريكا، وتحديد اليوان عملة التجارة الخارجية كواحدة من أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي، وخلالها أنشئت أربع مناطق اقتصادية خصصت للتصدير واتبعت سياسات تفضيلية لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية.

وفي المرحلة الثانية تحددت أهداف الإصلاح الشامل وآليته، «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، وتمثلت إنجازاتها في «تحرير القوى المنتجة»، وتنشيط الاقتصاد الحضري، واتساع نطاق الانفتاح، «استراتيجية التنمية الساحلية»، بإنشاء 14 مدينة ساحلية، تلاها إنشاء «مناطق ساحلية اقتصادية مفتوحة» عام 1987، وخلالها انتقل ما يزيد على 80% من الصناعات الإنتاجية من هونج كونج إلى جنوب الصين، وأسهمت تجارة الصين الخارجية استيراداً وتصديراً في بدء الاندماج مع الاقتصاد العالمي[31].

(29) Barry J. Naughton, The Chinese economy, op.cit

(30) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، الطبعة العربية، ص212–213.

(31) عام 1987 اعترف الحزب الشيوعي بدور القطاع الخاص كمكمل للقطاع العام. وعام 1984 حولت وزارة التجارة الخارجية لتصبح وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة.

وكان لارتفاع معدلات الادخار، ولزيادة جاذبية السوق الصينية لمشاريع الصناعات عالية التقنية، والسياحة الأجنبية، والقبول بمعدلات ربح معتدلة كآلية لدعم القدرة التنافسية، وتخفيض سعر العملة الصينية دعماً للصادرات، وزيادة الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير، وتعزيز المؤسسات العلمية لأعمال البحث العلمي وربطها بمشروعات التنمية الصناعية، أثره في نجاح نموذج «ثنائية التنمية الصينية»، أي الاندماج في الاقتصاد العالمي والاعتماد على الذات من ناحية، والتمسك بالدور القيادي للقطاع العام، أو شركات الدولة، خاصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية، من ناحية أخرى[32]. وخلالها وضعت استراتيجية ثلاثية الأبعاد بمدة زمنية 70 سنة لتحقيق أهدافها[33]:

- **الأولى:** مضاعفة الناتج القومي الإجمالي خلال السنوات العشر من (1980-1990)، لتوفير الغذاء والكساء لكافة المواطنين، وقد تحقق الهدف قبل نهاية الثمانينيات.
- **الثانية:** مضاعفة الناتج المحلي 4 أضعاف بحلول عام 2000، وهو ما تحقق منتصف التسعينيات.
- **الثالثة:** زيادة متوسط دخل الفرد ليصل إلى مستوى نظيره في الدول متوسطة النمو عام 2050، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عام 2018 حوالي 10 آلاف دولار، وتشير التوقعات أنه عام 2025 سيكون هناك 520 مليون صيني قد وصلوا إلى المستوى الأعلى للطبقة الوسطى (5000-12000) دولار.

ج. المرحلة الثالثة (1989-1992)

وخلالها جمدت الإجراءات الإصلاحية للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، مع تصاعد حدة الاعتراض الشعبي على السياسات الحكومية عام 1989.

د. المرحلة الرابعة (1992 – الوقت الحاضر)

بحلول عام 1992 عاد تطبيق برامج الإصلاح ارتكازاً على استراتيجية «اقتصاد السوق الاشتراكي» بهدف:

- إحياء شنغهاي كمدينة عالمية[34]، وتطويرها لتصبح «رأس التنين» وكأكبر مركز مالي في المنطقة الأسيوية الواقعة قرب المحيط الهادي.

(32) انظر: مؤلفات دنج شياو بنج المختارة 1975-1982، دار النشر باللغات الأجنبية، دار الشعب للنشر، ط1، بكين، 1985. http://arabic.china.org.cn/arabic/273737.htm

(33) روبين ميريديث، الفيل والتنين «صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً»، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 359، دولة الكويت، 2008.

(34) كانت أول «مدينة عالمية»، في شرق آسيا خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، بها قاعدة صناعية وقطاعات مالية وتجارية وخدمية متقدمة نسبياً. وبرغم إهمالها لعقود مازالت مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني.

- رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني، وخاصة الدوائر الإلكترونية المتكاملة وأجهزة الكمبيوتر، والتقنية الحيوية الحديثة والطب والمواد الجديدة، ودون إهمال الصناعات الأساسية الست[35].

وبدخول الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية عام 2001 فتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب، وعدل الدستور لحماية الأملاك الخاصة[36]، ووقعت اتفاقات تحرير مع 10 دول بجنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقات الاقتصادية مع أميركا. وتجسدت أهم الإنجازات في توسيع الطلب المحلي والتخلص من تأثيرات الأزمة المالية الآسيوية، وتحويل الخطط الوطنية من نمط الخطة الإلزامية إلى الخطة التوجيهية. وفي إطار إعادة هيكلة الاقتصاد بقي القطاع العام مسيطراً وتطورت قطاعات الاقتصادات المتباينة جنباً إلى جنب، وكانت الصين قد تخلت في أواخر تسعينيات القرن الماضي عن ملكية الدولة للمشاريع، وأعلنت عن خطط لبيعها أو دمجها وتشجيع الملكية الخاصة[37]، فضلاً عن تشجيع الشركات الخاصة على التوسع في أعمالها بالخارج.

ومع ما صاحب ذلك من تباين بين مستوى معيشة المناطق الساحلية القريبة من المناطق الاقتصادية وبين المناطق الريفية الداخلية، جاءت القرارات لتحفيز الاقتصاد؛ فخفضت الضرائب على المشروعات الصناعية ومبيعات العقارات والسلع، وضخت مزيداً من الاستثمارات لتطوير البنية الأساسية للسكك الحديدية والطرق والمطارات.

المطلب الثاني

الإطار التنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة بالصين

في الصين نوعان من المناطق الخاصة: الأول المناطق الاقتصادية، وهي مناطق داخل المناطق الجمركية تطبق فيها نظم وسياسات خاصة. والثاني المناطق الإدارية، مثل هونج كونج وماكاو، وتعتبران منطقتين منفصلتين واقتصادين مستقلين، تطبق فيهما سياسات اقتصادية ونظم نقدية ومالية وتجارية مستقلة تماماً[38].

وأما المناطق الاقتصادية الخاصة فتتعدد وتتنوع وتتمايز فيما بينها، فبخلاف المناطق التقليدية توجد المناطق الشاملة، ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ومناطق

(35) صهر المعادن، الكيماويات، الإلكترونيات، صناعة السفن، مواد البناء، المنسوجات.

(36) أعلن الحزب الشيوعي في أكتوبر عام 2003 عدة تعديلات دستورية أبرزها حماية الملكية الخاصة.

(37) أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني قراراً يدعم هذا التوجه في المؤتمر الرابع عشر للحزب وأيدته في المؤتمر الخامس عشر1997.

(38) والمعروفة بسياسة «بلد واحد ونظامان». والسؤال هل يأتي قانون «الأمن القومي» الصيني بعد إجازته 2020/5/28 بنهاية هذا المبدأ الحاكم لعلاقتهما منذ عام 1997 أو لا كما تدعي الصين؟

تطوير التكنولوجيا الفائقة، والمناطق الحرة الخالية من التعريفة، ومناطق التجارة الحرة وغيرها. وفي مراحلها المبكرة، قام «مكتب المنطقة الاقتصادية الخاصة» التابع لمجلس الدولة بتنظيمها، وأنشأت الحكومات المحلية «لجنة المنطقة الاقتصادية الخاصة» لإدارتها[39].

وكما رأينا، منذ ثمانينيات القرن الماضي كان العمل التحضيري، وقبل البناء، والذي يتضمن التشريعات والأنظمة المتكاملة لتخطيط المناطق، وتقديم الامتيازات والتسهيلات لخلق بيئة استثمارية واحدة جامعة من المؤسسات المشتركة الاستثمارية، والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب، مؤسسات وأفراد، إلى جانب الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى، وكلها تخضع لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين، غير أنها تطبق نظاماً إدارياً مختلفاً عن نظام المناطق الداخلية، فالحكومة تضع الأنظمة القانونية والإدارية الخاصة، وتطور البنية التحتية، وتعزز اللوجستيات والخدمات، وتضمن تطبيق آلية عمل السوق، والسوق تخصص الموارد وتجذب الاستثمارات.

المطلب الثالث

من المناطق الاقتصادية الخاصة إلى المدن الاقتصادية المتكاملة

عندما تقرر إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بالصين عام 1978 كان البدء بمنطقة واحدة في شنزن ليصل عددها إلى 2543 منطقة عام 2018[40]، والآن توجد بكل مقاطعة منطقة واحدة على الأقل، وغدا من بين معايير تقييم حكام المقاطعات حجم الاستثمارات التي نجح كل حاكم في جذبها لمقاطعته. فكما رأينا جاء الإصلاح والانفتاح الخارجي مخططاً محدد المراحل شاملاً واسع النطاق متعدد المستويات جامعاً بين مناطق ساحلية وحوضية وحدودية ونائية، ولم يقتصر على منطقة جغرافية معينة دون غيرها، بل امتد من الشرق إلى الغرب، ومن المناطق الحضرية إلى الريف. وكان للسياسات التفضيلية المتباينة فيها دور كبير في تنمية وزيادة الصادرات وكسب العملة الصعبة واستيراد التكنولوجيا المتقدمة[41].

أما شنزن، أولى المناطق الاقتصادية فغدت من كبريات المدن (2000 كيلومتر مربع) ومهد العديد من الشركات الصناعية الصينية الحديثة العملاقة، وأبرزها شركة هواوي للاتصالات، وشركة تينز للإنترنت، وهي الآن مدينة التكنولوجيا الأولى للبرمجيات والتطبيقات الذكية والذكاء الاصطناعي وصناعة الكمبيوتر، وبها أعلى معدل لأجهزة

(39) تاو إي تاو، لو جه قوه، «المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين»، مرجع سابق.

(40) UNCTAD,2019

(41) Betty Wang, "China's economic growth hits a 30 year low," op. cit.

الكمبيوتر بين مدن العالم[42]، ومدارسها حديثة وتهتم اهتماماً بالغاً بالتعليم الأساسي والثانوي والمهني، وبها العديد من الجامعات والمعاهد المختلفة، من بينها جامعة شنزن[43] المصنفة من أفضل 500 جامعة حسب التصنيفات العالمية المختلفة، وفي سبيلها لتصبح «مدينة دولية للابتكار» بحلول عام 2025[44]. وتخطط بكين لأن تصبح مركزاً مالياً عالمياً، بدمج أسواقها المالية مع أسواق هونج كونج وماكاو، فضلاً عن سعيها لرفع بعض الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي فيها، كحجم ما يمكن للشركات الصينية والأجنبية أن تتبادله بالعملات الأجنبية، أو زيادة نسبة الملكية الأجنبية في الشركات المشتركة[45].

وقد تميزت شنزن دائماً بالمبادرة والتجربة على صعيد إصلاح الأنظمة الإدارية[46]. ونجاحها يعود إلى بيئتها التشريعية المرنة، وكيانها الإداري والقانوني المستقل، ومراكز خدمة الشركات والمستثمرين، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي والذي ساعدها أن تكون محور ربط لشبكة متكاملة مع الموانئ القريبة والطرق والمطارات وتعزيز التعاون الاقتصادي بينها وبين هونج كونج، وخلق بيئة تنافسية دولية مستدامة. وكان لتوجه إدارة المنطقة نحو بناء تجمعات صناعية عالية التكنولوجيا، دور هام في تعزيز مكانتها ودفع 141 شركة من أكبر300 شركة في العالم لتختارها وجهة استثمارية لها، ومنها توشيبا وإيبسون وزيروكس، حيث يمثل حجم إنتاجها فيها حوالى 21% من إجمالي إنتاجها العالمي، هذا بالإضافة إلى إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية خاص بها يتم فيه تداول أسهم ما يزيد عن 540 شركة.

كل تلك الإصلاحات أدت إلى ارتفاع معدل نموها الاقتصادي ليصل إلى 25.9% خلال الفترة من (2000-2010)، مقارنة بالمعدل ذاته 9.8% في الصين ككل[47]. وبعد أن كانت هونج كونج تسهم بحوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993، بات 2.9% عام 2017، مع تراجع معدل نموها الاقتصادي إلى 3.2% مقابل نمو الاقتصاد الصيني بمعدل 6.9% عام 2019، فضلاً عن انخفاض معدل الفقر بين سكان ريفها إلى 3.1% عام 2019 من 97.5% قبل 40 عاماً[48].

(42) 74,5 جهازاً لكل 100 شخص.

(43) المنشأة عام 1983، عدد طلبتها 36000، وعدد أعضاء هيئة تدريسها 3700، وميزانيتها لعام 2019 نحو 700 مليون دولار.

(44) وكان مجلس الدولة قد أصدر وثيقة في 18-8-2019 حول سياسة جديدة بهدف تطويرها.

(45) Rapport sur L'investissement Dans Le Monde 2019, Cnuced, NU,2019.

(46) في مايو عام 2009 وافق مجلس الدولة الصيني على «المشروع العام للإصلاحات التكميلية الشاملة في «منطقة شنزن»،

(47) CNUCED, op. cit.

(48) CNUCED, op.cit.

وينبغي الإشارة إلى أن المدن الاقتصادية المتكاملة تتفق في مفاهيم وأساسيات كثيرة مع المناطق الاقتصادية الخاصة، إلا أنها لا تتطابق معها، فالمدن الاقتصادية المتكاملة تجمع ما بين المقومات الاقتصادية للمناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، فتتسم بالمساحة الضخمة، وتركيز اقتصادها على التجمعات الاقتصادية، ويؤدي موقعها الاستراتيجي والمزايا التنافسية المتوفرة فيها، دوراً هاماً في أن تكون محوراً لوجستياً عالمياً.

وهكذا دفعت المناطق الاقتصادية الخاصة ومن بعدها المدن الاقتصادية المتكاملة التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة ذات الطابع الصيني، وأضحت الصين الموقع المفضل لمستثمري العالم لإقامة مشروعاتهم الضخمة، فيما بين عامي 1980 و2010. ومن واحدة من بلدان العالم الثالث حجم تجارتها لا يتجاوز 1% من التجارة العالمية إلى أكبر مصدر مستحوذة على 12.5% من إجمالي الصادرات العالمية، و10% من إجمالي الواردات العالمية عام 2019[49]. وعندما ضربت الاقتصاد العالمي أزمة عاتية عام 2008، كانت البلد الوحيد صاحبة معدلات النمو العالية.

من ناحية أخرى، فإن نجاحها دفع التنمية في بلدان عدة لاسيما المجاورة لها. ففي ظل سياسة الإصلاح والانفتاح، وفي إطار استراتيجية «الحزام والطريق»، دخلت شركات التكنولوجيا الصينية الساحة الدولية باستثمارات كبيرة، وأقامت مقاراً للابتكار الدولي وصناديق وحاضنات للتكنولوجيا في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا، وزاد معدل توطين العمالة الصينية في الخارج، فمع بداية 2017 بدأت مجموعة شركات جوانج تشي ومقرها مدينة شنزن تسريع عملياتها في مجال البحث والتطوير المشترك وتصنيع التكنولوجيات والمنتجات ذات الصلة فقامت ببناء مقر جديد دولي للابتكار في الشرق الأوسط، واستثمرت 30 مليون دولار في مجال بحث وتطوير تكنولوجيا الفضاء المستقبلية مع إحدى شركات المملكة المتحدة.

وفي يونيو 2017، أنشأت شركة هواوي الصينية مركزها الخارجي السادس عشر لأبحاث الرياضيات في فرنسا، يضم أكثر من 80 باحثاً، بهدف جذب كبار علماء الرياضيات للمشاركة في العلوم الأساسية للشركة، وخاصة أبحاث الخوارزميات الرياضية. والأمر ليس مجرد نقل المنتجات الصينية للخارج، فوفقاً للإحصاءات، تنتشر أعمال الشركة في أكثر من 170 دولة ومنطقة، ويعمل بها أكثر من 30.000 موظف أجنبي غير صيني، بمعدل توطين في الخارج يتجاوز 70%. كما أقامت شركة زد تي إي للاتصالات مركزًا للأبحاث والتطوير في اليابان، وهي واحدة من أسرع الشركات الناشئة في العالم في مجال تكنولوجيا يونيكورن[50].

(49) Kishore Mahbubani, Doit-on avoir peur de la Chine? Le monde Diplomatique, 27-3-2019.

(50) مجال البحث والتطوير في سيليكون فالي. CNUCED, op.cit.

المطلب الرابع

خصائص المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية

إن ما تم في الصين ولا يزال مستمراً لم يأت في إطار التحول[51]، أي إعادة هيكلة النظامين الاقتصادي والسياسي لإرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد وآليات السوق، ونظام سياسي ليبرالي ديمقراطي، فالتجربة الصينية هي نوع من الإصلاح الاقتصادي[52]. والإصلاح الاقتصادي يعني تغييراً في السياسات، أي اتباع سياسات جديدة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، بما يضمن سيطرة واستمرار النظم الاقتصادية والسياسية القائمة، ولا يعني بالضرورة إحداث تغيير جذري فيها[53]. فهو تصحيح للاختلالات الهيكلية الأساسية واستعادة التوازن الاقتصادي العام، وإعادة رسم أولوياته بهدف توفير الظروف الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة.

في هذا الإطار تميزت تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة بالصين بعدد من السمات والخصائص أهمها:

أ. إنها مناطق ومدن اقتصادية خاصة شاملة متكاملة.

ب. إنها جاءت بداءة كمواقع تجريبية لاقتصاد السوق الاشتراكي الصيني بالربط بين نظامين اقتصاديين، نظام السوق الرأسمالي ونظام التخطيط الاشتراكي، في تناسق واتساق بهدف تقليل المخاطر عند تعميمها على البلاد، ولعبت الحكومة المركزية دوراً أساسياً في دعمها وتطوريها واختبار نتائجها، وشجع

(51) Transformation

(52) Reform، ويستخدم البعض مصطلح التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي باعتباره مرادفاً للتكيف الاقتصادي Economic Adjustment أو إعادة الهيكلة Restructuring والذي يشير إلى إجراء التغييرات اللازمة في الإنفاق والادخار والإنتاج بهدف التغلب على مشاكل موازين المدفوعات من خلال تدفقات رأس المال لتمويل عجز الحساب الجاري، وتحجيم التضخم، وتحقيق الشروط اللازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد، كما يعرفه جويكم إيرنس:
Joachim Ahrens, Transition towards a Social Market Economy? Limits and Opportunities, Diskurs -5,2008

(53) ويدعم هذا الاتجاه، ما حدث، ولا يزال، في دول أوروبا.
Dahlman, Carl J.; Aubert, Jean-Eric. China and the knowledge economy: seizing the 21st century (English). WBI working papers. Promoting knowledge and learning for a better world. Washington, DC: World Bank2001.
http://documents.worldbank.org/curated/en/597311468221378343/China-and-the-knowledge-economy-seizing-the-21st-century

نجاح هذه المناطق في المجال الصناعي والذي بدأ من الريف[54] على الانفتاح على العالم الخارجي.

ج. إضافة إلى جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة وأساليب الإدارة المتقدمة الأجنبية، أدت دوراً نموذجياً في إكمال وتحسين الهيكل القانوني لاقتصاد السوق الاشتراكي، ورفع الفعاليات الإدارية الحكومية، وتغيير نمط توزيع الدخول وغيرها، ونجحت في جذب المستثمرين الصينيين الذين تركوا البلاد الى آسيا وأميركا وأوروبا خصوصاً مع بدء تجارب «ماو» الاشتراكية.

د. أسهمت في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، وكانت قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة خلال أكثر من أربعين عاماً متواصلة منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، الأمر الذي يعزى إلى التخطيط الصناعي وازدهار الصناعات وتعزيز الخدمات اللوجستية والتي تعتبر من أبرز عوامل جذب السكان.

هـ. جاءت سياساتها الخارجية متميزة عن سواها، خصوصاً الدول الاشتراكية الأوروبية والاتحاد السوفيتي، من زاويتين: **الأولى**، محافظة الحزب على السلطة وتصديه لكافة المحاولات لزعزعة النظام، وتثبيت أركان حكمه، فعمليات الإصلاح الاقتصادي جاءت من داخله وليست انقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حدث في أوروبا الشرقية، ولم تتخل القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفيتية والأوربية الشرقية. **والثانية**، امتصاص ردود الفعل المعاكسة وتخفيف وطأة الضغوط الاقتصادية والخروج من العزلة إلى الانفتاح، من خلال التطبيق التدريجي؛ الأمر الذي ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها.

و. لم تأت التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة والاندماج مع الاقتصاد العالمي من موقع التبعية للاقتصاد الرأسمالي، والذي يزداد فيه ويتعمق اندماج النظام السياسي للدولة التابعة في النظام السياسي للمركز، أو الدولة المتبوعة، وهو ما سعت إلي فرضه جاهدة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1988 وما زالت[55].

(54) Douglas Zhihua Zeng , Zones économiques spéciales en Chine , D'après le rapport de la Banque chinoise de développement (CDB) intitulé Experience Gained in the Development of China's Special Economic Zones. Le monde Diplomatique, 27-3-2019

(55) وعلى عكس ما أشار له كولن باول عام 1988 بأن هناك علاقة وثيقة بين « التقدم الاقتصادي والحرية الاقتصادية والحرية السياسية» ، وهذا يعني ضرورة قيام نظام سياسي في الدول التابعة، والتي أخذت بنظام السوق، بنمط النظام السياسي ذاته في المركز.

المطلب الخامس

دلالات التجربة الصينية: السياسات والأداء

نعرض للسياسات أولاً، ثم للأداء ثانياً، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- السياسات:

يرجع نجاح التجربة الصينية في تنمية الصادرات إلى ما عرف «بسياسة الاستهداف» لضمان فاعلية الحوافز المقدمة، وسهولة التنفيذ، والتي شملت ثلاثة عناصر هي[56]:

1) الاستهداف الجغرافي:

ويشمل استهداف مناطق جغرافية معينة تمثلت في المناطق الخاصة والمدن الساحلية والمدن الاقتصادية المتكاملة، ومناطق التجارة الحرة، ومناطق تجهيز الصادرات والمناطق الصناعية والموانئ الحرة، بهدف الإسراع بتصدير السلع المصنعة وزيادة درجة الاندماج بين قطاعي الصناعة والتجارة.

2) استهداف رأس المال الأجنبي

ويشمل الاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات، بهدف تشجيع الصادرات عالية التكنولوجيا، وإنشاء مقرات إقليمية ومراكز للبحوث والتطوير ومراكز للتدريب من خلال تقديم عدد من الحوافز أهمها:

- حق التملك بنسبة 100%، وعدم فرض أية قيود على اختيار القطاعات الإنتاجية.
- حرية تحديد الأسعار داخل الحدود الجغرافية للصين وخارجها.
- حرية التوظيف وتحديد الأجور والفصل من الخدمة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة ببدء النشاط والعمالة والأجور وسياسات تسعير المشروعات المشتركة.
- تشجيع نقل خطوط الإنتاج والأنشطة كثيفة العمالة من الدول المتقدمة إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة بالصين.
- توفير القوى البشرية لتطوير الصناعات التصديرية منخفضة الأجر، والتي تركز على استيراد المواد اللازمة للتصنيع من أجل التصدير.

(56) روبين ميريديث، الفيل والتنين، مرجع سابق.

- تخفيض التكاليف مع نمو مستمر في العائد، والاكتفاء بمبالغ ضئيلة كعوائد[57].

وقد ظلت دائماً الصناعات الصغيرة بالمناطق الريفية والمدن محوراً لاهتمام الدولة، وتقوم بدعمها بالتمويل والتسويق وتوفير المواد الخام والبيئة المناسبة للعمل، وتقدم مزايا سنوية وضمانات للبنوك الممولة لها بعد دراسة المشروعات والتأكد من جدواها. ولا تعتمد سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على منحها معاملة تفضيلية، فبحسب القانون الصيني تعامل الشركات الأجنبية معاملة الشركات الصينية نفسها. ورغم أن الصين تأتي في مرتبة متأخرة لتسهيلات الاستثمار بما تفرضه من شروط ومجالات محددة للاستثمارات بموجب خططها الخمسية، فقد نجحت في جذبها بما توفره من بيئة مناسبة وبنية أساسية في المناطق الصناعية.

3) الاستهداف السلعي:

بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين، من خلال:

- تحفيز شبكات إنتاج التصدير العنقودية، أي ربط الشركات العاملة في قطاع معين في إطار عنقودي صناعي، وتقديم الدعم لتشجيعها على التطوير والابتكار واستيراد التكنولوجيا المتقدمة، والتدريب المستمر وتوفير إمدادات المواد الخام والطاقة والخدمات اللوجستية، فالاستثمار الأجنبي يسهم في تشغيل وإنشاء استثمارات محلية بنسب مضاعفة، وتشكل المدخلات الصينية في المنتج الأجنبي حوالي 80%.
- إعفاء واردات السلع الوسيطة لإنتاج الصادرات من الرسوم الجمركية، وتوفير قروض تمويل الصادرات باليوان وبالدولار.
- التوسع في نظم وشبكات الجودة لضمان تحقيق أعلى كفاءة للسلع المنتجة من خلال التحديث المستمر لمراحل العملية الإنتاجية، لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها بهدف استيعاب وتطوير التكنولوجيات المختلفة، وهو ما انعكس في ارتفاع الدخول وزيادة قدرة الأفراد على شراء السلع الأجنبية، مما أنعش التبادل التجاري.

(57) فجهاز الحاسوب المحمول الذي تصدره الصين بقيمة 700 دولار، تحصل الشركة الصينية المصدرة على 15 دولاراً والباقي للشركات الأجنبية، بالإضافة لتكاليف تأسيس البنية الأساسية، وتحمل المصارف الصينية لقروض رديئة. روبين ميريديث، الفيل والتنين، المرجع السابق.

هذا وقد أدت المؤسسات المساندة لتنمية الصادرات، وزارة التجارة وهيئة تخطيط الدولة واللجنة الاقتصادية للدولة وغيرها، دوراً هاماً فاعلاً في رسم وتنفيذ تلك السياسات، والتي تكمن أهميتها في مواكبة الاقتصاد الصيني لمتطلبات العولمة، وتمكين الشركات الأجنبية من الوصول إلى السوق المحلية مقابل نقل التكنولوجيا، وانخراط الشركات الصينية في عمليات الإنتاج المشترك والمشروعات المشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات التي سارعت بتحويل جزء من سلاسل شبكات إنتاجها الدولية، مما دعم قدراتها الخاصة على الابتكار، والذى يعتبر أساس النمو في عصر اقتصاد المعرفة[58]، الأمر الذي شمل الخدمات أيضاً وبوتيرة متزايدة.

هذا وتقدم الحكومة الصينية دعمًا للمصدرين الصينيين، بهدف زيادة قدراتهم التنافسية، ويتحدد ذلك بحسب الخطة الخمسية، ويقر بعد دراسة الأسواق وتحديد نسبة لكل صناعة، ويتم تقليصه تدريجياً بعد تثبيت الصناعة في الأسواق العالمية. ولا يتوقف الدعم على الجانب المادي فحسب، إذ تلعب الدولة دورًا كبيرًا في تسويق المنتجات الصينية ودراسة الأسواق الخارجية، من خلال السفارات والقنصليات والمكاتب التجارية، وللمعارض دور فاعل في تسويق المنتجات الصينية، بما تقدمه من تسهيلات للمشاركين والحضور[59].

ثانياً- الأداء:

منذ عام 2008 وحتى الآن قام الاقتصاد الصيني -وما زال- بدور القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي للخروج من أزماته استناداً على فوائضه التجارية المتراكمة[60]، والتي انطلقت منها الصين في تغذية الاقتصاد العالمي باستثمارات عملاقة خارجها، وهو ما يؤكد تعزيز مكانته على عرش الاقتصاد العالمي في ظل استقرار مالي ومعدلات تضخم تقل عن 3%، واستمرار فائض ميزان الحساب الجاري الذي سيظل يتراوح بين 2% و 1% من الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام 2022، مقارنة بعجز أمريكي هائل يتزايد حجمه وبنسبة حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي[61].

(58) وللابتكار دور كبير في زيادة الناتج المحلى الإجمالي للصين باعتبارها صاحبة المركز الأول في براءات الاختراع، وفيها أكبر عدد من خريجي كليات الهندسة في العالم، والثانية عالمياً في الإنفاق على البحث والتطوير، كما توفر الحاضنات التكنولوجية للشركات الناشئة وتدعمها برأس المال لتقليل درجة المخاطر. https://www.wipo.int/wipr/en/2019

(59) معرض «كانتون»، الذي يقام مرتين كل عام، أشهر المعارض الدولية، يجتذب أكثر من 300 ألف مستورد من مختلف الدول.

(60) أحمد السيد النجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق: مستقبل النموذج الصيني، دار ابن رشد، القاهرة، 2017.، ص.22.

(61) وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2019
https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85

وتظهر الإحصاءات ما حققه الاقتصاد الصيني على مدار الأعوام الـ 70 الفائتة والتي تؤكد على أنه عمق الفجوة التي تفصله كاقتصاد المقدمة عن اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، أهم منافسين له، والتي ستستمر إلى أن تتمكن الهند من تجاوزهما وتصبح المنافس الرئيسي للصين على عرش الاقتصاد العالمي في منتصف هذا القرن[62].

1) سجل الاقتصاد الصيني منذ عام 1980 نمواً تجاوز 10%. سنوياً في المتوسط على مدار أكثر من أربعة عقود، وليتراجع بين 6.5% و 7.5% منذ عام 2014 بعد أن حقق النهوض الشامل في كافة المجالات، ففي الفترة من (1979-2018)، حقق متوسط معدل نمو بلغ 9.4%. سنوياً مقابل متوسط نمو عالمي 2.9% وارتفع إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي 8.1% في المتوسط، حيث بلغت قيمته حوالي 13.14 تريليون دولار أميركي عام 2018، وهو ما يمثل 16% من إجمالي الناتج المحلي للعالم كله[63]. وعام 2022 من المتوقع أن يبلغ هذا المعدل نحو 5.7% مقارنة بنحو 1.7%. في أمريكا. وعلى مدار 70 عاماً ارتفع إجمالي الناتج القومي الصيني من 30 مليار دولار عام 1952، ليصل عام 2018 إلى 13.61 تريليون دولار بزيادة 452.6 مرة. وقد تخطى الناتج القومي نظيره الياباني عام 2010 لتصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وما زالت، وكانت تحتل المرتبة الحادية عشرة عام 1978[64].

2) ساهم النمو الاقتصادي الصيني بحوالي 18% في النمو الاقتصادي العالمي ولتحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وارتفع احتياطي النقد الأجنبي خلال العقود السبعة الماضية ليبلغ 3.07 تريليون دولار نهاية عام 2018، لتحتل المرتبة الأولى عالمياً لمدة 13 سنة متتالية، ومنذ عام 2006 تعد الصين هي المحرك الرئيسي للنمو العالمي، وخلال الفترة (1961-1987) بلغ متوسط مساهمتها 1.1%، ارتفعت في الفترة (1979-2012) لتبلغ 15.9%، شاغلة المرتبة الثانية، ولتقفز في الفترة من (2013-2018) إلى 28.1%، ولتحتل المركز الأول عالمياً عام 2018 بمعدل 27.5%.

(62) أحمد السيد النجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق، مرجع سابق، و روبين ميريديث، الفيل والتنين، مرجع سابق.

(63) World Bank, World Development Indicators database, World Bank, 22 July 2016 & 2019 http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/

(64) الناتج القومي= الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه عوائد عناصر الإنتاج المحلية من قوة العمل ورأس المال التي تعمل في الخارج، ومطروحاً منه عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية التي تعمل في داخل البلد.

3) عام 2018 بلغ إجمالي صادرات وواردات السلع الصينية 4.6 تريليون دولار، بزيادة بواقع 223 ضعفاً مقارنة بعام 1978، وكان 1.13 مليار دولار عام 1950. وبلغ حجم الفائض التجاري الصيني نحو 323.32 مليار دولار، مسجلاً تراجعاً، مقارنة بنحو 810 مليارات دولار عام 2014، مع الشركاء الرئيسيين باستثناء أمريكا[65].

4) بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 135 مليار دولار عام 2018، بزيادة 146 ضعفاً مقارنة بعام 1983 وبمعدل نمو سنوي بلغ 15.3%، ومع التطبيق الشامل لنظام المعاملة الوطنية ونظام إدارة القائمة السلبية، احتل قطاع الخدمات الصدارة، حيث استقطب 68.1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية عام 2018[66]. وجدير بالذكر، أن حوالي 60% منها[67] أتى من هونج كونج وتايوان، أي من صينيين في الخارج، وكانت هذه الاستثمارات منخفضة في السنوات العشر الأولى (بمتوسط 3 مليارات سنوياً) ولم تتسارع إلا في العشر سنين اللاحقة (بمتوسط 33 ملياراً سنوياً)، وبلغ الإجمالي 347 مليار دولار عام 2000 أي أنّ 32% من الناتج القومي، 93% منها في التسعينيات، وفقط 50% من الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها نفذت فعلياً. وقد بلغت حصة الصناعة منها 54%، وجاءت العقارات في المرتبة الثانية 18%، ومن أصل 44 مليار دولار استثمرت فعلياً عام 1998، 21 ملياراً كانت استثمارات جديدة، و9 مليارات قروضاً مصرفية، و14 ملياراً إعادة استثمار لأرباح. وقابل ذلك في السنة نفسها خروج 3 مليارات دولار استثمارات صينية إلى الخارج و3 مليارات دولار فوائد وأرباح معاد استثمارها، و15 ملياراً أخرى خرجت لأسباب مختلفة.

5) أدى الانفتاح إلى تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية وفي أنماط المعيشة؛ مما أوجد فجوة متنامية بين الأغنياء والفقراء، وعلى الرغم من سوء توزيع الدخل والثروة بين الأفراد، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين شرق البلاد وباقي الدولة، فإن النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه جعل كتلاً ضخمة من السكان تخرج من ربقة الفقر المدقع والفقر العام، فارتفع متوسط نصيب الفرد منه حوالي 550 ضعفاً من 18 دولاراً إلى عشرة آلاف دولار،

(65) IMF، Direction of Trade Statistics Yearbook 2015, p.2, 155، هذا الفائض التجاري الصيني هو الأعلى في العالم.

(66) https://arabic.cgtn.com/n/BfIcA-BcA-cA/BeEJAA/p.html
World Bank, World Development Indicators database, World Bank, 22 July2016

(67) روبين ميريديث، الفيل والتنين، مرجع سابق.

وانخفض عدد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد يومياً من 876 مليون نسمة يمثلون حوالي 63.8% من عدد السكان عام 1981، إلى 594 مليون نسمة يعادلون نحو 16.6% من عدد السكان عام 2001.

ومع تغير خط الفقر المدقع دولياً إلى 1.9 دولار للفرد يومياً انخفضت النسبة عام 2013 إلى 2% فقط من عدد السكان، بنحو 72.2 مليون نسمة، ورغم تغير خط الفقر العام إلى 3.1 دولارات للفرد يومياً حالياً انخفض عدد سكان الصين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الجديد عام 2019 إلى 96 مليون شخص أي حوالي 7% من سكان الصين[68]. وتشير التوقعات إلى أنّه في عام 2025 سيكون هناك 520 مليون صيني قد وصلوا إلى المستوى الأعلى للطبقة الوسطى للدخل الفردي (5000-12000) دولار[69].

6) شهد الإنفاق على التعليم نمواً متزايداً، وبلغ 1.26 تريليون دولار عام 2016 بما يعادل 24.4% من الناتج المحلي الإجمالي[70]، ولتتضاعف نسبة المتعلمين خلال السنوات الأربعين الماضية[71]. وقد عرف التعليم مرحلتين تاريخيتين:

أ. خلال مرحلة البناء الاشتراكي من عام 1949 إلى عام 1978، وفيها انخفضت نسبة الأمية من 80% إلى 38.1%، وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي من 1.56% إلى 2.7%، وتضاعف عدد طلابه نحو عشرين مرة من 117 ألفاً وصل إلى حوالي 2.280 مليون، وزاد متوسط الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.78% من 1.32%.

ب. منذ بدء الإصلاح والانفتاح عام 1978، تحول عبء عدد السكان الضخم إلى ميزة نسبية أسهمت في البناء[72]، ففي ديسمبر 1978 أرسلت الدفعة الأولى من 52 طالبا بمنح مالية حكومية للدراسة في أمريكا، تلاها عام 1984 السماح للطلاب بالدراسة في الخارج على نفقتهم الخاصة، فزاد العدد إلى حوالي خمسة آلاف طالب عام 1985.

وعام 1992، تبنت الحكومة المركزية سياسة عامة للدراسة من شأنها: «دعم

(68) أحمد السيد النجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق، مرجع سابق، World Bank, World Development Indicators 2020. https://data.worldbank.org/

(69) وتشير التوقعات إلى أنه عام 2025 سيكون هناك 520 مليون صيني قد وصلوا إلى المستوى الأعلى للطبقة الوسطى (5000–12000) روبين ميريديث، الفيل والتنين، مرجع سابق.

(70) World Bank, World Development Indicators 2005, p.67 &2017

(71) بحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://data.oecd.org/searchresults/?q=education

(72) بعد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني.

الطلاب والعلماء الذين يدرسون في الخارج، وتشجيعهم على العودة إلى الصين بعد إنهاء دراستهم، وضمان حصولهم على حرية الخروج والدخول». وبانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بلغ العدد عام 2002 أكثر من مائة ألف طالب، ووصل إلى 544.5 ألفاً عام 2016، وبلغ إجمالي عدد العائدين إلى البلاد 432.5 ألفاً، أي نحو 80% من الدارسين في الخارج.

ومنذ عام 1978، تم تعميم التعليم الابتدائي وبلغ معدل الالتحاق 59.5%، ليصبح التعليم الإلزامي تسع سنوات منذ عام 1986، وعام 2011 عمم التعليم الإلزامي بشكل شامل، ليتم القضاء على الأمية بين الشباب والكبار في منتصف العمر، وعام 2017 بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 99.91%، وبلغ معدل الدمج[73] في التعليم الإلزامي 93.8%، وبما يتجاوز المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل، وخلال الفترة (1978-2018) ارتفع عدد خريجي الجامعات من 165 ألفاً إلى 8.2 ملايين، بزيادة خمسين ضعفاً في 40 عاماً، حيث ارتفع معدل الالتحاق من 15% عام 2002 إلى 26.5% عام 2010 و45.7% عام 2017.

وهكذا قضت الصين على أمية أكثر من ثلاثمائة مليون فرد، من بينهم أكثر من مائتي مليون امرأة، وهي بصدد تحديث التعليم بحلول عام 2035 وحل مشكلة الالتحاق برياض الأطفال ببعض المناطق الريفية والنائية، وتطوير التعليم المهني والتعليم الخاص، لتصبح قوة ذات موارد بشرية ماهرة وقدرات إبداعية.

7) ارتفع معدل البطالة إلى 5.1% نهاية عام 2019[74]، وجاءت الزيادة في المدن بنسبة طفيفة، من 1.3% عام 2000 إلى 3.8% عام 2018. وفيما يتوقع ارتفاع البطالة حول العالم خلال عام 2021، إثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، تبقى هذه النسب منخفضة مقارنة ببلدان أخرى، ومنها أمريكا وإنجلترا، حيث تقارب النسبة بين شبابها 20%[75].

وترجع مشكلة البحث عن وظيفة في الصين لما حدث في مرحلة الإصلاح والانفتاح من تطوير للهياكل الصناعية، من صناعات كثيفة العمل إلى

(73) نسبة الطلاب المسجلين إلى الخريجين في العام نفسه.

(74) مصلحة الدولة للإحصاء بالصين، http://arabic.china.org.cn/arabic/273737.htm

(75) منظمة العمل الدولية الكتاب الإحصائي، 2019.
https://www.ilo.org/inform/online-information-resources/databases/lang--en/index.htm

صناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، والاستغناء عن كثير من العاملين. لذا أخذت الحكومة على عاتقها توفير فرص للعمل، والتحكم في نسبة البطالة بتعديل الهياكل الصناعية، وتبني آلية للتوظيف ارتكازاً على المؤشرات السوقية من خلال خطط للتدريب وتأمين البطالة[76].

ونتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومع انضمام أكثر من 10 ملايين إلى القوة العاملة سنوياً واستمرارية الحرب التجارية، تواجه الصين حالياً، ولفترة طويلة، مزيداً من ضغوط التوظيف، قد يخفف من حدتها تحقيق معدلات نمو، وإن انخفضت، مع الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة لتوفير فرص العمل، كمهمة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المستدامة.

8) تحسن الهيكل الصناعي، فمن الاعتماد الأساسي على الصناعات الأولية حظي قطاعا الصناعة والخدمات بالنصيب الأكبر[77]، ففي عام 1952، كانت مساهمة الصناعات الأولية والتحويلية والخدمات، 50.5%، و20.8%، و28.7% على التوالي في إجمالي الناتج المحلي، انخفضت عام 2018 نسبة الصناعات الأولية إلى 7.2%، بينما زاد نصيب الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات إلى 40.7% و52.2% على التوالي. وفي القطاع الزراعي زاد إجمالي إنتاج الحبوب من 113.18 مليون طن عام 1949 إلى 657.89 مليون طن عام 2018، مما ضمن الأمن الغذائي للبلاد. ومن قطاع صناعي في بداية الخمسينيات، متمثلاً في التعدين والمنسوجات والصناعات البسيطة، تمتلك الصين الآن جميع الفئات الصناعية طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة الصناعي، ولتحتل المركز الأول لما يزيد على 200 منتج صناعي في العالم، وتأتي في صدارة العالم منذ عام 2010 بالنسبة لإسهامها في القيمة المضافة لقطاع الصناعة.

9) شهدت البنية الأساسية تحسناً كبيراً خلال الأعوام السبعين الماضية[78]. فبنهاية عام 2018، وصل إجمالي مسافة السكك الحديدية العاملة 131 ألف كيلومتر، خمسة أضعاف عام 1949، وتجاوزت السكك الحديدية عالية السرعة 29 ألف كيلومتر، أي ما يزيد عن 60% من الإجمالي العالمي، وتوسعت

(76) كما تقوم بتدريب العاملين المسرحين كبار السن نسبياً ليمارسوا أعمالاً أخرى وفقاً لفرص العمل، وتقدم لهم مساعدة خاصة. يذكر أن متوسط العمر المتوقع للفرد في الصين ارتفع من 35 عاماً إلى 77 عاماً

(77) وفقاً لتقرير نشرته مصلحة الدولة للإحصاء.

(78) مصلحة الدولة للإحصاء الصينية،
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/02/29/china-industrial-index-feb

الممرات المائية الداخلية بنسبة 72.7% لتصل إلى 127 ألف كيلومتر، وتضاعفت طرق الملاحة الجوية 734 مرة عن عام 1950 لتصل إلى 8.38 ملايين كيلومتر في عام 2018، وسجلت شبكات الاتصالات توسعاً سريعاً، وزادت فروع الخدمات البريدية 9.4 مرة لتصل إلى 275 ألف فرع، وزاد عدد مستخدمي الهواتف الجوالة إلى 1.31 مليار عام 2018، وبلغ إجمالي إنتاج الطاقة 3.77 مليار طن فحم عام 2018، بزيادة 158 مرة مقارنة بعام 1949، بينما وصلت القدرة المركبة إلى 1.9 مليار كيلو وات، 33.3 مرة مقارنة بعام 1978.

يبقى أن «المعجزة الاقتصادية الصينية» ليست تجربة تنموية محلية اقتصرت ثمارها وتداعياتها على المجتمع الصيني فحسب، وإنما امتدت لتحقق حلم السواد الأعظم من البشرية عبر طوفان من السلع الرخيصة التي أغرقت بها العالم، وبات في مقدور الفقراء في شتى الأرجاء التمتع بحد أدنى من «الرفاهية السلعية» بشراء السلع الصينية بأبخس الأثمان[79]. من ناحية أخرى، لا يمكن فصل هذا النمو السريع للصين عن الترابط والتأثير المتبادلين مع السوق العالمية، بهدف تعزيز تنمية التجارة والاستثمارات الثنائية ومتعددة الأطراف والالتزام بالمنفعة المتبادلة والمكسب المشترك. من هنا جاءت «مبادرة الحزام والطريق»، كآلية للتنمية الاقتصادية الدولية الشاملة المستدامة، وكإجراء عملي لتعزيز التعاون وتبادل المنافع والترابط بين بلدان العالم، لبناء نظام عالمي للتنمية مفتوح وشامل للجميع، وتعديل النظام الاقتصادي الدولي وتطويره في اتجاه أكثر اتساقاً وتناسقاً وأقل تفاوتاً بين الأغنياء والفقراء.

(79) أحمد السيد النجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق، مرجع سابق.

المبحث الثالث

دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة

نجحت الصين في صياغة نموذج للتنمية والنهضة أثار دهشة العالم، فهل يمكن أن تساعدنا تجربتها في فك بعض ألغاز «التنمية الاقتصادية» في عالمنا العربي؟ وهل يمكن للكويت أن تستخلص منها ما يلائمها لتصبح من بين أكبر المقرضين والمستثمرين في العالم؟

المطلب الأول

المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول النامية

يرجع سبب انتشار هذه المناطق إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية الموجهة للتصدير التي تبنتها دول عدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبعد فشل استراتيجيات الإحلال محل الواردات في الخمسينيات. وتعد دولة الإمارات من الدول النامية القليلة التي تبنت برامج ناجحة، وكذلك الصين وبنما وإثيوبيا، فاجتذبت الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم، واضطلعت بدور حيوي في تنويع صادراتها وتعزيز نمو اقتصادها. وها هي تحتضن 37 منطقة منها 23 في دبي وحدها، وتساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي[80]، وقد عززت من إسهامها في سلاسل القيمة العالمية، وغدت مدينة دبي رائدة الاقتصاد الرقمي في مجال الإعلام والإنترنت.

وعلى الرغم من أنّ أثر هذه المناطق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الصين وماليزيا وفيتنام وميانمار وبنجلاديش شكل نحو80% و90% و70% و80% و72% على التوالي من إجمالي الاستثمارات، فإن تأثيرها في دول أخرى كان أقل نجاحاً بل وفشلت في جذب الاستثمارات الأجنبية، أو حتى جذب المستثمرين المحليين عوضاً عنها[81]. وبينما أسهمت بأكثر من 50% من إجمالي الصادرات الصناعية، وأدت دوراً في تنويعها، في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والدومينكان ونيكاراجوا، وبنحو 60% من صافي الصادرات غير النفطية في المغرب، و25% في مصر، و40% في الإمارات، و55% في كوستاريكا، وأسهمت في تنويع الإنتاج، أخفقت في باقي الدول النامية في

(80) تقرير غرفة دبي https://www.dubaichamber.com

(81) UNCTAD, 2019.

تشجيع التصدير وتوفير النقد الأجنبي، رغم أنها أبرز الأهداف المرجوة منها[82].

المطلب الثاني

الاتفاقيات التجارية والمناطق الاقتصادية الخاصة

رغم إبرام عدد من الدول العربية اتفاقيات شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي[83]، لم تتحقق فوائدها المنتظرة في تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها، وأظهر واقع الحال آثاراً سلبية على القطاعات الزراعية والصناعية على حد سواء، لذلك لجأ العديد منها إلى الأخذ بالمناطق الاقتصادية الخاصة كي تلتف بها على بعض متطلبات منظمة التجارة العالمية. وقد أظهرت التجارب أنّ العلاقة بين هذه المناطق واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والعالمية واتفاقيات الشراكة التفضيلية معقدة ولها وجوه متعددة، فنوعية الصناعات واتساقها مع الأسواق التفضيلية له أهميته، كما أنّ المزايا التفضيلية لها لا تثار بالنسبة للبلد المضيف فقط، وإنما لكل المنطقة الإقليمية التي يتم تحرير التجارة فيها أو التي معها اتفاقية تجارة تفضيلية، بالإضافة إلى ما يرتبط «بشهادة المنشأ»[84].

والمشكلة الرئيسة أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحد من سياسات دعم الصادرات، خاصة ما يتعلق بالإعفاءات الضريبية لصناعات معينة، وتصنفها حال منحها إلى صناعات أو مناطق معينة، دون بقية صناعات البلد، كسياسات دعم ممنوعة، وتفرض على البلدان التي بها مناطق خاصة تدعم الصادرات ويتجاوز فيها متوسط الدخل السنوي الفردي 1000 دولار[85] أن تعمم مزاياها وإلا واجهت إجراءات عقابية، ويستثنى من ذلك الدول الأقل نمواً، طبقاً لنص اتفاقية الدعم.

ولما كانت المشروعات لن تقدم على الاستثمار ما لم تتمكن من المنافسة في الأسواق الدولية، نظراً لمحدودية أحجام أسواق الدول النامية وانخفاض مستوى الروابط الأمامية وغلبة مناطق تجهيز الصادرات، التي يشترط على مشروعاتها توجيه معظم صادراتها للخارج، فإن القدرة على المنافسة تتطلب منها زيادة الاهتمام بالجودة والكفاءة وسرعة الاستجابة للتغيرات في الأذواق وأنماط الطلب والإنتاج العالمي، والتي تشكل تحدياً بما تفرضه من انتقال المستثمرين من منطقة إلى أخرى أو مكان آخر، أي إعادة تحديد

(82) https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

(83) كاتفاقيات «الشراكة الأورو – متوسطية»، واتفاقية التعاون الكويتية وهيئة الشؤون الخارجية الأوروبية عام 2016.

(84) سمير العيطة، مناطق اقتصادية أم إصلاح اقتصادي، يونيو 2003، الموقع الإلكتروني: mafhoum.com

(85) تنطبق على دولة الكويت وكل دول الخليج العربي.

الموقع الجغرافي للاستثمار، بهدف مواكبة التغييرات بسرعة وبمرونة[86]، وبعيداً عن شرط إعانات التصدير طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة والتي ستؤثر سلباً في الحوافز والامتيازات المقدمة لها على أسس تفضيلية.

ويعد الوصول التفضيلي للأسواق والذي يمنح لدول معينة، أعضاء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة والجماعية التي تكون الدولة المضيفة طرفاً فيها، من المزايا التي تسعى إليها شركات المناطق الاقتصادية الخاصة رغم عدم تحققها إلا في نطاق ضيق، فالواقع يشير إلى صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند دخول الدولة المضيفة في تكتل اقتصادي مع دول أخرى، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل، كما في حالة الدول العربية[87]، ومع ذلك، وفي هذا الإطار، فإنّ المناطق الاقتصادية الخاصة يمكن أن تشكل عامل جذب للدول الأعضاء في الاتفاقيات التجارية.

وفي المقابل قد تتأثر بالسلب بعض المناطق الاقتصادية الخاصة نتيجة إقامة مثل هذه التكتلات والاتفاقيات، كما في حالة الدول الكاريبية التي أصبحت أقل قدرة على جذب الاستثمارات إليها، وكانت قيمة صادراتها وحجم الأيدي العاملة فيها قد انخفضت جراء دخول المكسيك اتفاقية النافتا، بينما جعلت هذه الاتفاقية المناطق الحرة المكسيكية في وضع أفضل لاسيما أن أمريكا تمثل في آن واحد المستثمر الرئيسي والسوق الرئيسة[88].

وتعد السياسات التجارية للدول المتقدمة وقوانينها وأنظمتها، والتي تميز ضد صادرات المناطق الاقتصادية الخاصة[89]، وكذلك تكامل عمليات الإنتاج رأسياً للشركات متعددة الجنسيات[90] من المسائل التي تعيق تقوية الروابط بين هذه المناطق وبين الاقتصادات المضيفة، وبذلك أصبحت عمليات التجميع النمطية والتجهيزات البسيطة من سمات الصناعات التحويلية في معظم المناطق الاقتصادية الخاصة.

كذلك فإنّ سياسات واستراتيجيات الشركات العالمية الكبرى المستثمرة في هذه المناطق

(86) Dorsati Madani, A review of the role and impact, op.cit., pp.14-16.

(87) UNCTAD, 2019.

(88) حلت اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا «يوسمكا» والموقعة في 2018/11/24 محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التي مضى عليها 26 عاماً.

(89) ILO, Export process Zones: Addressing the social and labour issues, p. 9. https://journals .sagepub.com/doi/pdf/

(90) مما أدى إلى اعتماد أغلب العمليات على الإمدادات داخلها بدلاً من إقامة علاقات وصل مع الدول المضيفة. ILO, Export, op.cit

والتي تبحث عن موردين بأسعار تنافسية ومواصفات عالية لا تخلق روابط قوية وطويلة الأجل مع الموردين المحليين، إذ تفضل شراء مدخلاتها من الخارج إلا حال الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي توفرها الدول المضيفة شريطة تمتعها بالمواصفات المطلوبة وبأسعار تنافسية[91].

يبقى أنّ المبادئ الرأسمالية وآلية عمل السوق في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد وتحرير التجارة والاستثمار، والتي سعت إليها واعتمدتها كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحد من قدرة هذه المناطق على جذب الاستثمارات إليها، ويشكل تحدياً يهدد مستقبلها في الدول النامية إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار تلك الحوافز والتي لا تفضل الدول المضيفة توفيرها في نطاقها الجمركي ومن أهمها البنى التحتية المتطورة، وبعيداً عن السياسات الاقتصادية التقييدية التي تطبقها بعض الحكومات والتي لا تلائم شركات هذه المناطق.

ولا يخلو من دلالة ما وضعته شركة «شرودرز» الاستثمارية العالمية[92]، كتصنيف لأفضل عشر مدن اقتصادية على مستوى العالم، هيمنت فيه المدن الأميركية والصينية على القائمة، وغابت المدن العربية عنها بشكل كامل.

في هذا الإطار هل نجحت المناطق الاقتصادية الخاصة، على صعيد التجارب العربية، في استقطاب الاستثمارات الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة؟

المطلب الثالث

مؤشرات نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة

تباينت هذه المناطق في تحقيق أهدافها ودرجات نجاحها، فالقليل منها حقق عوائد جيدة، والكثير جاءت نتائجه دون المستوى المستهدف، أما معظمها فقد أخفق في تحقيق أي من أهدافه ولم يأت بآثار ملموسة على اقتصاداتها؛ الأمر الذي يتضح ارتكازاً على عدة معايير أهمها:

(91) خصوصاً تلك التي تكون إدارتها العليا في مقر الشركات الأم على عكس الشركات المحلية التي تميل إلى شراء مدخلاتها من السوق المحلية.

(92) وهي واحدة من أكبر شركات إدارة الأصول والأموال والاستثمار في العالم
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/top10/2016/12/1

أولاً- جذب الاستثمارات المباشرة:

على الرغم من ازدياد حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة منذ ثمانينيات القرن الماضي فقد اتجهت نحو الدول المتقدمة وبعيدا عن الدول النامية، ولم تنجح المناطق الاقتصادية الخاصة في جذب وتحفيز الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية. ورغم انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 2014 لا تزال الولايات المتحدة أكبر مستقبل لها بقيمة 251 مليار دولار، فيما احتفظت الصين بالمرتبة الثانية بقيمة 140 مليار دولار[93].

ولم تتعد حصة الدول العربية من إجمالي تدفقاتها إلى الدول النامية 2.5%، بينما يشكل ناتجها القومي حوالي 8% من مجمل ناتج هذه الدول[94]. وكان لتنوع صادرات الدولة المضيفة، واتفاقيات الشراكة الأوروبية، وخفض الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي، أهم العوامل الجاذبة لها، أما معدل نمو الناتج المحلي، ودرجة تطور السوق المالية، والحوافز الضريبية، أو إقامة سوق إقليمية[95]، فلم يكن لها تأثير يذكر. وجاء أثر تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة على إنتاجية عناصر الإنتاج، في كل الدول العربية، إما غير ذي أهمية[96] أو سلبياً، أما في مصر والأردن وتونس، فكان لكل أسبابه الخاصة. ولم يكن لانتشار المعلوماتية من أثر محفز إلا في الصناعات منخفضة الكثافة الرأسمالية؛ الأمر الذي يؤكد أن منح الامتيازات للاستثمار الأجنبي المباشر غير ذي أهمية إلا للصناعات التصديرية، أو حال الفارق التقني الكبير بينها وبين الصناعة المحلية[97].

وكان للفساد تأثير سلبي مباشر على تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية والمحلية على حد سواء[98]، فضلاً عن عدم وضوح السياسات الاقتصادية، التجارية والنقدية

(93) UNCTAD,2019

(94) ومما يزيد الأمر تعقيداً ضعف الادخار والاستثمار الداخلي في البلدان العربية مقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية وحاجتها إلى مزيد من الموارد لسد الفجوة الاستثمارية، فهي لا تشكل أسواقاً هامة ولا تدخل في خريطة استثمارات الدول المتقدمة، حيث العمالة العربية عالية التكلفة مقارنة بإنتاجيتها. دراسة أجراها صندوق النقد العربي، www.arabfund.org/Default.aspx?pageId

(95) دول مجلس التعاون الخليجي.

(96) دول تعتمد على النفط أو فقط على الزراعة البعلية غير الدورية.

(97) دراسات: البنك الدولي، والتقرير عن القدرة التنافسية للعالم العربي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

(98) والذي ينعكس على تكلفة الاستثمار. انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المناطق الحرة لتجهيز الصادرات في البلدان النامية، آثارها على التجارة وسياسات التصنيع، الأمم المتحدة 1985، ص.32 وما بعدها. & Dorsati Madani, ,A review of the role and impact of export processing zones – policy research working paper, World Bank, November 1999, P.P.27-.34. & ILO,

والمالية، والبنى التحتية غير الملائمة، باختصار فإن المناطق الاقتصادية الخاصة ليست الحل السحري حال عدم جاذبية البلد للاستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية على حد سواء.

الشكل (2)

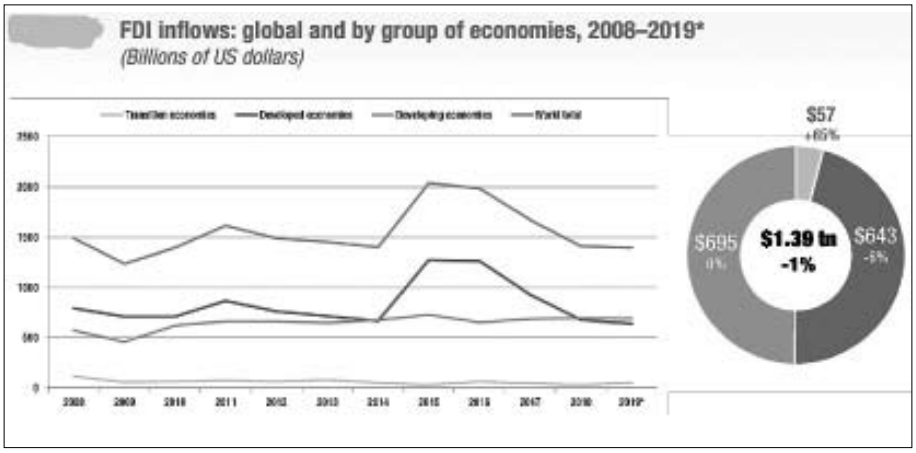

UNCTAD,2019

ثانياً– توفير العملات الأجنبية:

أخفقت المناطق الاقتصادية الخاصة في تشجيع التصدير، وتوفير موارد النقد الأجنبي، رغم أنها أحد أبرز أهدافها. من ناحية أخرى، حتى وإن لعب بعضها دوراً في تنويع الصادرات الصناعية، فإنها لم تنجح في تحفيز الصناعات الداخلية على التطور وزيادة الصادرات الصناعية، وتخفيض الاعتماد على الصادرات الزراعية من خضر وفاكهة.

ثالثاً– التشابك بين المنطقة الاقتصادية الخاصة والاقتصادات المضيفة:

وذلك من خلال ما تخلقه من روابط خلفية وروابط أمامية. وتعني الروابط الخلفية استخدام المنطقة الاقتصادية لمدخلات الإنتاج المحلية، من المواد الأولية والسلع نصف المصنعة والخدمات والأيدي العاملة والطاقة والوقود[99]. وأما الروابط الأمامية فتتمثل

Labor and social issues relating to export processing zones, Geneva. 1998, P.P.44-48. & Takayoshi Kusugo, Zafiris Tzannatos, Processing zones – Are view update, Discussion paper No: (9802), the World Bank1998, P.P.7-8.

(99) تعتمد درجتها بصفة رئيسية على مستوى النشاط الاقتصادي، وعلى السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة، وعلى طبيعة ومستوى الحوافز، وعلى مدى ملاءمة أنشطتها إلى حاجات السوق المحلية.

بمشتريات الاقتصاد المضيف من السلع والمواد نصف المصنعة والخدمات من مناطقها الاقتصادية. وتحقيق ذلك منوط بإيجاد تشابكات قوية في إطار سياسة اقتصادية واستراتيجية واضحة للمنطقة الاقتصادية متسقة ومتناسقة مع السياسة الاقتصادية في الدولة، تراعي طبيعة الأنشطة المحلية والمزايا النسبية الإمكانات الاقتصادية من موارد طبيعية وبشرية وبنى تحتية ...إلخ، فضلاً عن مركزها في عمليات الإنتاج المتكاملة عالمياً، وكجزء من استراتيجية طويلة المدى بهدف تحقيق قيمة مضافة عالية في سلسلة القيمة العالمية، تتم مراجعتها لتواكب حاجات الدولة المضيفة والتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي[100]، ولاسيما أن إيجاد روابط خلفية قوية، يتطلب اتخاذ شتى التدابير والسياسات لمعالجة مشكلات الشركات المحلية، وبناء قدراتها ومساعدتها على التكيف المستمر مع التطور التقني العالمي، وتنظيم الإنتاج لتلبي احتياجات مشروعات هذه المناطق[101].

والأمر كذلك جاءت تجارب معظم الدول النامية مخيبة للآمال، إما لعدم قدرة الشركات الوطنية على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وعلى الربط الداخلي، أو أن سياسات الشركات الأجنبية لا تشجع على التعامل مع الموردين المحليين. أما الدول التي حققت نتائج إيجابية فهي تلك التي كانت بها قاعدة صناعات محلية قوية، والحالات التي استطاعت فيها الشركات الداخلية استيعاب التقنيات الجديدة بسرعة وتمكنت من الربط الداخلي.

رابعاً– الإيرادات الضريبية:

أظهرت الدراسات[102] انخفاض الإيرادات الضريبية، إذ استطاعت الشركات تخفيض أرباحها الحقيقية، وتحويل فعلي للضريبة من البلد المضيف إلى البلد مقر الشركة الأم من خلال آلية الأسعار والعوائد. من ناحية أخرى، مثل التمييز في فرض الضرائب غير المباشرة بين شركات هذه المناطق والشركات داخل الدولة المضيفة عائقاً أساسياً أمام اندماج الأخيرة في العملية الإنتاجية.

خامساً– توظيف العمالة الوطنية وتطوير رأس المال البشري:

عدا حالات نادرة، تراوحت نسبة عمالة المناطق الاقتصادية الخاصة في معظم الدول

(100) وذلك في المجالات التشريعية والمالية والتقنية وغيرها، فضلاً عن دعم عملياتها في ميادين البحث والتطوير. ILO، Export process zones, op.cit. p.7-8.

(101) جليل شيعان البيضاني وربيع قاسم ثجيل، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 17، 2006، ص 15–37.

(102) UNCTAD,2019

المضيفة بين 1-2 % من قوة عملها، إلا أنها أسهمت في تشغيل العمالة في الصناعات المغذية لها والموازية الداخلية، واتسمت بارتفاع نسبة العمالة النسائية وانخفاض معدلات أجورها في كثير من الحالات، فضلاً عن ارتفاع معدل إحلال وتدوير العمالة مقارنة بمثيله الداخلي، وتركزت استثماراتها في العمليات التجميعية القائمة على المكونات المستوردة وغابت الصناعات كثيفة العمل الممكن تشابكها مع عمليات الإنتاج المتكاملة عالمياً، فارتبط اكتساب المهارات بدرجة تطور تقنية العمل في المشروعات ومستوى تعليم وتدريب ومهارة العامل الذي يتم تشغيله.

سابعاً- قوانين الأجور والعمل والسلامة:

جاء أثر تحرير الشركات من قوانين العمل ومنحها مرونة أكبر تجاه تغيرات الأسواق متبايناً، فمن ناحية لم يؤثر وجود حد أدنى للأجر في البلد المضيف على مستوى الأجر فيها، سواء فرض هذا الحد الأدنى أو لا. ومن ناحية أخرى، ارتفع متوسط الأجور عنه داخل البلد المضيف بنسبة 10-30%، وتباينت كثيراً باختلاف حجم المنشأة، وجنسية شركاتها الأم، وسياساتها الداخلية، ونوعية الصناعة، وسوق العمل ومؤسساته في البلد المضيف. ومن ناحية ثالثة، مثلت سهولة فصل العاملين ومنعهم من التنظيم النقابي، في معظم الحالات، أحد الحوافز الرئيسية لتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة. وبصفة عامة، لم تستطع سلطات البلد المضيف عمليا من التدخل الفعلي لفرض تطبيق القانون، حيث لا احترام لحقوق العمل، وكون عقد العمل المبرم هو الحاكم للعلاقة بين العامل ورب العمل. وأما ظروف العمل فهي أفضل من داخل الدولة المضيفة، وانعكس تطبيق معايير الصحة والسلامة ومكافحة الحريق، والإطعام الصحي ومراكز العناية بأطفال العاملات وغيرها، على تحسين إنتاجية العمل.

ثامناً- الأثر البيئي:

أدى التقاعس في تطبيق القواعد البيئية إلى تركز بعض الصناعات الملوثة للبيئة، ووجدتها بعض الصناعات فرصة لتطبيق قواعد أقل صرامة خاصة في البلاد المضيفة التي تطبق قواعد بيئية لا تتناسب مع القواعد العالمية.

تاسعاً- المناخ الاقتصادي العام:

جاء نجاح هذه المناطق وثيق الصلة ببرامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، كما أظهرته التجربة في معظم الدول النامية، فانعدام التوازن بين هذه المناطق والداخل حال دون امتداد أثرها للبلد المضيف، وعمق من السياسات الحمائية الانتقائية الداخلية، خاصة وأن

بعض المميزات الممنوحة لها قد لا تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية[103]. والدول المضيفة التي استطاعت إيجاد أثر اقتصادي وتنموي ملموس هي التي أوجدت روابط قوية، ولاسيما الخلفية، والتي اتصف الاستثمار في مناطقها بالتركز في صناعات كثيفة رأس المال والتي تتطلب أيدٍ عاملة ذات مهارة عالية وأساس تعليمي عال يمكنها التعلم والتدرب والتكيف مع التغيرات المتسارعة في تقنيات الإنتاج العالمية. وبالطبع يعد الاستقرار السياسي وما يترتب عليه من استقرار اقتصادي وتشريعي ووضوح السياسات، المالية والنقدية والتجارية، المعلنة عاملاً ضرورياً للنجاح.

في هذا السياق، تكتسب المبادرة الصينية لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين أي «مبادرة الحزام والطريق» أهميتها بالنسبة للدول العربية، كتصور بديل لحل يرتكز على التنمية والبناء والتعاون والكسب المشترك.

(103) حول هذا الموضوع، انظر مؤلفنا، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق.

المبحث الرابع

ماذا تعني مبادرة «الحزام والطريق» الصينية بالنسبة للدول العربية؟

تأتي هذه المبادرة، والتي طرحت عام 2013 بتكلفة متوقعة حوالي تريليون دولار، كوثيقة تعاون لمشروعات تنموية تشارك فيها أكثر من 100 دولة، تمثل نحو 65% من سكان العالم، وتستأثر بنسبة 36% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و41% من التجارة العالمية، على طول «الحزام والطريق»[104] بما فيها معظم الدول العربية.

المشروعات تتعلق –فضلاً عن انتقال الأشخاص والذي هو عنصر أساسي– بشق الطرق ومد سكك الحديد، وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي، والممرات العابرة للحدود، ومحطات للطاقة الكهربائية، وشبكات الاتصال «طريق الحرير المعلوماتي»، ومناطق الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود، والطاقات النظيفة والمتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي لبناء «طريق الحرير الأخضر»، وكلها تهدف إلى تطوير مرافق البنية التحتية، ورفع القدرة الإنتاجية والتصنيعية، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتحسين مستوى المعيشة في إطار من المصالح التنموية التشاركية.

ومن المتوقع أن تسهم في تخفيض الوقت اللوجيستي في الدول الواقعة على خط الحزام والطريق بنسبة 12%، وزيادة قيمة التجارة بنسبة 2.8% لتبلغ 9.7%، وتخليص 7.6 ملايين نسمة من السكان من براثن الفقر المطلق[105].

وعلى الصعيد العربي، فتحت آفاقاً واسعة للتعاون في إطار دور الصين المتنامي في شمال أفريقيا ومنطقة الخليج العربي لتضطلع بدور حيوي في الربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا[106]، وتلتقي بالرؤى التنموية التي طرحت في دول الخليج، بما فيها رؤية

(104) لا يوجد تعريف متفق عليه لما يطلق عليه مبادرة الحزام والطريق. وتبرز قائمة أنشطة متعددة ومتنوعة ومتباينة في إطار المبادرة أكثر منها برنامجاً مع معايير محددة، وقد حاز جنوب آسيا حتى الآن على أغلبية مشروعات المبادرة، روبين ميريديث، الفيل والتنين، مرجع سابق.

(105) البنك الدولي، مرجع سابق. http://documents.worldbank.org/curated

(106) وتأتي الصين في المركز الثاني كأكبر شريك تجاري لعشر دول عربية، ويبلغ حجم التجارة السلعية بين الصين والدول والمناطق المطلّة على الحزام والطريق نحو 6 تريليون دولار، وسجل حجم الاستثمار أكثر من80 مليار دولار، كما وفّرت 82 منطقة اقتصادية مشتركة نحو 300 ألف فرصة عمل محلية. البنك الدولي، مرجع سابق.

2035 الكويتية. لذلك أبدت دولة الكويت ترحيبها بالمبادرة، وانضمت إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية[107]، ومصر والإمارات وعمان والسعودية والأردن كأعضاء مؤسسين عام 2014، ووقعت اتفاقيات تعاون مع 17 دولة عربية، ودشنت مناطق صناعية في العين السخنة بمصر ودبي في الإمارات[108].

وتعتبر علاقات التعاون الصينية العربية نموذجاً للتعاون الجنوبي – الجنوبي، فمنذ عام 2004، تأسس منتدى التعاون الصيني – العربي، وتم الارتقاء بالعلاقات الصينية ـ العربية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تهدف إلى «التعاون الشامل والتنمية المشتركة»، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وهو ما يتفق مع سعيها إلى التنمية الشاملة المستدامة. وجدير بالذكر أن الصين تنخرط في نوعين أساسيين من «دبلوماسية الشراكة» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الشراكات الاستراتيجية، والشراكات الاستراتيجية الشاملة[109]. والشراكات الاستراتيجية تتخطّى العلاقات الدبلوماسية النموذجية، ولا تقع ضمن حدود التحالفات القائمة على المعاهدات، ويحركها التعاون المتبادل في الاقتصاد والثقافة والأمن والتكنولوجيا، وتتركز على العمليات المؤسساتية[110]. أما الشراكات الاستراتيجية الشاملة فتتضمن مستوى أعلى من التواصل المؤسسي، وتتطلب شروطاً ثلاثة قبل إبرامها وهي الثقة السياسية، والروابط الاقتصادية الكثيفة، والتبادل الثقافي والعلاقات الحسنة في كافة القطاعات، وذلك بالنظر إلى مستويات التعاون وحجم الاستثمارات[111].

ولكن مع ضآلة حجم الاستثمارات الصينية– العربية المتبادلة يثور التساؤل حول ما إذا كانت الصين ستسهم بفعالية في تعزيز قدرات الدول العربية، وخاصة الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق، في مواجهة أزمات ديونها، وتوفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية، وإعادة إعمار الدول التي تعرضت لحالة من عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة؟ وهل حقاً ستدفع «مبادرة الحزام والطريق» باتجاه واقع اقتصادي عالمي جديد

(107) AIIB

(108) في أعقاب الركود العالمي عام 2008 وأزمة منطقة اليورو، عملت دول شمال أفريقيا ودول منطقة الخليج العربي، التي اعتمدت تاريخياً على التجارة والاستثمار الآتيين من أوروبا والولايات المتحدة، على تنويع أسواقها وشركائها الاقتصاديين.

(109) بحسب دراسة ستروفر حول دبلوماسية الشراكة الصينية:
Georg Strüver, "China's Partnership Diplomacy: International Alignment Based on Interests or Ideology," The Chinese Journal of International Politics 10,No1 (Spring 2017). https://doi.org/10.1093/cjip/pow015

(110) Georg Strüver op.cit.pp.36-37

(111) البنك الدولي، مرجع سابق. http://documents.worldbank.org/curated

يتبلور في الأفق ويرتكز على العدالة والمساواة والمنافع المشتركة، لمختلف دول العالم؟

المطلب الأول

دولتا الكويت والصين و «طريق الحرير»

تعلق الصين أهمية كبيرة على التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتضمن عدداً من المشروعات في المجالات التقليدية والحديثة على حد سواء، وهو ما تجلى في مشاركتها في المشاريع الكويتية الكبرى «مدينة الحرير والجزر الخمس» في إطار مبادرة «الحزام والطريق» والتي تتفق و«رؤية دولة الكويت 2035».

وتأتي دولة الكويت[112] خامس أكبر شريك تجاري للصين من بين الدول العربية، حيث بلغ حجم التجارة بينهما 18.7 مليار دولار عام 2018، بزيادة نسبتها 55.1% على أساس سنوي، ووصلت الصادرات النفطية الكويتية إلى 23.21 مليون طن عام 2018، بزيادة نسبتها 27.23% على أساس سنوي، بلغت قيمتها 11.9 مليار دولار، بزيادة نسبتها 68.48% على أساس سنوي، وهي تاسع أكبر مورديها للنفط الخام والرابع من بين الدول العربية، وهي أول دولة وقعت على وثيقة التعاون بشأن «الحزام والطريق»، بين لجنة الدولة للتنمية والإصلاح الصينية والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي، وهي الأكثر بين الدول العربية توفيراً للقروض الحكومية الميسرة للصين، فحتى يناير عام 2019 قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 39 قرضاً ميسراً للصين، بقيمة إجمالية 1.01 مليار دولار، لتمويل مشروعات البنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة وحماية البيئة وغيرها، مما قدم دعماً قوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الوسطى والغربية، وكانت هيئة الاستثمار الكويتية أول جهة أجنبية استثمرت في خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة. ويبلغ عدد مشروعات المقاولات الهندسية التي تنفذها الشركات الصينية في دولة الكويت 120 مشروعاً بقيمة تبلغ 21.565 مليار دولار عام 2018 في مجالات الطاقة والإسكان والبنية التحتية وغيرها، وتم إنجاز مقر البنك المركزي الكويتي، وجاري تنفيذ مبنى الجامعة بالشدادية، وتقوم في تشييد 15 مجموعة من المنشآت الجوهرية لتصفية النفط في مصفاة الزور؛ ولتصبح بعد تطويرها الأكبر حجماً في الشرق الأوسط، وحالياً تأتي نسبة تغطية شبكة 5G في دولة الكويت الأعلى عالمياً.

(112) جريدة النبأ 14-11-2019، تصريح للوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية الكويتية في ختام أعمال الدورة السادسة للجنة «الكويتية–الصينية» المشتركة.

المطلب الثاني

مخاطر التعاون الصيني

بداءة ينبغي الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية الصينية العربية تتحدد وفقاً لاستراتيجية عامة تجاه البلدان النامية ترسمها الشركات الصينية المركزية التي تبلغ استثماراتها 80% من حجم الاستثمارات الخارجية. وفيما يراقب الصينيون الوضع السياسي في العديد من الدول بحذر –ولا يزال الاستثمار يواجه عقبات مهمة[113]–، يسعون إلى ضم المزيد من البلدان إلى مبادرة الحزام والطريق، مما يفرض على الاقتصادات المضيفة أن تأخذ بعين الاعتبار عدداً من المخاطر أهمها:

- مخاطر ارتفاع حجم الديون العامة التي عادة ما تتسم بعدم شفافية شروطها، مما يعرقل استراتيجيات التنمية الاقتصادية ويعوق النمو الاقتصادي، ولاسيما في دول يرتفع فيها الدين العام مثل المغرب ومصر[114]، لعدم تكرار التجارب السلبية لبلدان أخرى مع الديون والتدخل الصيني[115].
- مخاطر تنامي التمويل الصيني في مشروعات البنى التحتية الهامة، وضرورة الحذر والحرص حتى لا تتحول الشركات الصينية إلى نقاط لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة[116].
- مخاطر غياب الشفافية والتي تتسم بها المفاوضات الصينية؛ لذلك فإن التكامل الإقليمي والحرص على تنسيق إقليمي يؤتيان بنتائج أفضل بالنظر لأهمية المنطقة الاستراتيجية.
- مخاطر التداعيات الأمنية الناجمة عن الحضور الصيني المتزايد، والتي لا يؤمن عقباها، في سعيها لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الأمريكيين والأوروبيين وتقديمها تمويلاً منخفض التكلفة، ويداً عاملة رخيصة، وتنظيمات غير معقدة، وحداً أدنى من البيروقراطية.

(113) Nadège Rolland, "China's Eurasian Century? op. cit.

(114) خلال الفترة من 2000-2017 احتلت مصر المرتبة الأولى (3421,60 مليون دولار)، وتبعها المغرب (1030,55 مليون دولار) وتونس (145,39 مليون دولار) والجزائر (9 ملايين دولار).
China Africa Research Initiative Database, "Chinese Loans to African Governments, Country by Country, 2000-2017," https://www.sais-cari.org/data-chinese-loans-to-africa

(115) كما حدث مع بلدان أخرى في أفريقيا أو جنوب آسيا أو أمريكا اللاتينية.

(116) كما حدث مع بلدان أخرى في أفريقيا أو جنوب آسيا أو أمريكا اللاتينية وميناء هامبانتوتا في سريلانكا.

المبحث الخامس

في دولة الكويت: مناطق اقتصادية خاصة أم إصلاح اقتصادي؟

نتناول في هذا المبحث مشروع إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية في دولة الكويت (المطلب الأول)، ثم متطلبات نجاح المنطقة الاقتصادية الشمالية (المطلب الثاني)، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

مشروع إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية في دولة الكويت

في مشروع بقانون لإنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية، والذي تضمن تعديلات جذرية مقارنة بالمقترح السابق عليه، اقترحت الحكومة إقامة منطقة اقتصادية خاصة بهدف تحقيق تنمية شاملة مستدامة على المساحة المخصصة، والإسهام في تنوع الصادرات غير النفطية باعتبارها إحدى ركائز الإصلاح الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات الإقليمية والدولية، عبر منحها جملة من المزايا[117]. وقد حددت المادة (49) خصوصية المشروع بقانون بالمنطقة الشمالية فقط،، فلا يطبق فيها أي نص يتعارض مع أحكامه. وغني عن البيان خضوعها للسيادة الكاملة للدولة، وللاتفاقيات والمعاهدات التي هي طرف فيها.

والسؤال هل يمكن أن تكون المنطقة الاقتصادية الشمالية السبيل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة بدولة الكويت؟ استعراض بعض النقاط الأساسية في مشروع القانون المقترح قد يبين لنا الأمر.

أولاً: لم يحدد المشروع أية نوعية للصناعات المسموحة في المنطقة الخاصة والتقنيات المستخدمة، ولا الحد الأدنى لحجم أعمالها أو لنسبة صادراتها، كذلك سمح مشروع

(117) المرسوم رقم 227 لسنة 2019 بشأن مشروع قانون بشأن إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية. وطبقاً للمادة (2) تنشأ منطقة اقتصادية تسمى «المنطقة الاقتصادية الشمالية» على كل المساحة المحددة بالملحق رقم 1 لهذا القانون، وذلك لإقامة مشروعات تنموية عليها في كافة مجالات الاستثمار وفقاً لأحكام هذا القانون، وتهدف المنطقة الاقتصادية إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة على المساحة المخصصة لها، وتعظيم الاستفادة من موقعها الجغرافي، وجذب الاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية السياحية والأنشطة المالية وغيرها من الأنشطة القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم، وزيادة حصة الدولة في التجارة العالمية، ودعم الاستقرار الاقتصادي من خلال التنوع الاقتصادي والربط الإقليمي، والمساهمة في تنوع الصادرات غير النفطية باعتبارها إحدى ركائز الإصلاح الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات الإقليمية والدولية، المادة (4).

القانون بتضمين «الشركات الفردية محدودة المسؤولية»، المادة (39). والإبقاء على عدم التحديد هذا يمكن أن يأتي بمخاطر مستقبلية لا تخدم الأهداف الأساسية المنتظرة، ألا وهي تنويع وزيادة حجم الصادرات غير النفطية، ونقل التقنيات، وإدخال صناعات جديدة إلى البلاد، والربط الإقليمي الداخلي[118].

ثانياً: يفترض مشروع القانون إمكانية وجود «أنظمة إقامة» للأفراد في المنطقة الاقتصادية تضعها المؤسسة المسؤولة عن إدارتها[119]، ويكون دخول الأشخاص، أو المواد، أو الآلات أو الأدوات أو المعدات أو غيرها للمنطقة أو السكن فيها وفقا للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، المادة (5)، وتختص وزارة الداخلية، بالتنسيق مع المؤسسة، بكافة أعمال الحماية وحفظ الأمن فيها وتقديم كافة خدمات سمات دخول الدولة أو الخروج منها والإقامة فيها للمستثمرين ولجميع العاملين غير الكويتيين، وفقاً لما هو مقرر في القانون ولائحته التنفيذية ولوائح وقرارات المنطقة الاقتصادية وكافة التشريعات النافذة في الدولة المادة (6)، وبالطبع يفترض أن يعفى «المقيمين» في المنطقة من دفع أية ضرائب ورسوم على السلع والمنتجات والخدمات المستوردة لاستعمالهم الشخصي والمنزلي، كما يفترض إنشاء مجمعات سكنية لهؤلاء المقيمين داخلها؛ لذا فالإبقاء على إقامة الأفراد في القانون لا يخدم هدفه الأساسي ألا وهو تشجيع وتطوير «شركات»، وهذا لا يمنع أن تقام مشروعات سكن قرب المنطقة الاقتصادية تقدم ميزات تنافسية من ناحية جودة مبانيها وخدماتها لتكون نواة مدينة اقتصادية متكاملة.

ثالثاً: لا يحدد مشروع القانون أية آلية للاستفادة من قدرة المنطقة الاقتصادية على ضخ العملات الأجنبية إلى الداخل، ويعطي لمجلس الإدارة بالتنسيق مع البنك المركزي صلاحية إصدار أنظمة مصرفية ومالية وأنظمة دخول وخروج الأموال والتداول بها، المادة (36) [120]، ومن غير الواضح إذا كانت عمليات انتقال الأموال والقيم ورؤوس الأموال داخل المنطقة وخارجها تخضع إلى قانون النقد، إذ لا يفرق مشروع القانون بين الأموال قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأمد، مما يبعده عن هدفه الأساسي في

(118) المستثمر هو كل شخص طبيعي أو اعتباري أو تحالف أشخاص يقوم بالاستثمار في المنطقة الاقتصادية وفقاً لأحكام مشروع القانون.

(119) وذلك لحين صدور اللوائح المنظمة لكافة المسائل المالية والإدارية والفنية والخدمات والأنشطة وغيرها بالمنطقة الاقتصادية، ودون الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة (9).

(120) للمستثمر بعد الحصول على التراخيص الحق في إنشاء وإقامة المشروع وتمويله من الخارج دون قيود، وتحويل أرباحه وناتج تصفية المشروع دون قيود، ودون الإخلال بحقوق الغير. وتسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية إلى أراضيها وخارجها بعملة قابلة للتحويل الحر، كما تسمح بتحويل العملة المحلية إلى عملة قابلة للاستخدام بحرية، ويكون التعامل داخل المنطقة الاقتصادية بالدينار الكويتي.

جذب استثمارات إنتاجية طويلة الأجل، كما لا يفرق بين رؤوس الأموال والأرباح وبين العوائد، والتي لا يفهم لماذا لا تفرض ضرائب عليها بمعدلات معتدلة، وبين التحويلات اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج. ترك كل هذه الأمور لتحديدها فيما بعد سيثير مشكلات عدة قد تفقد القانون فعاليته وتعطي انطباعاً أن الأمور لم تتم دراستها بشكل دقيق قبل إطلاقها.

رابعاً: لا يترك مشروع القانون المجال واضحاً لتصور «استراتيجية الخروج» من المنطقة الاقتصادية. فمن ناحية، من الصعب أن نتصور أن المميزات الضريبية والقانونية والمالية الممنوحة للمنطقة[121]، هي التي ستعم على الداخل الكويتي بعد نجاح التجربة، كما يصعب أيضاً أن نتصور على المدى البعيد تطوراً غير متكافئ بين الداخل الكويتي وبين «الجنات» الإنتاجية في المنطقة الاقتصادية؛ ذلك أنّ هذا يناقض اتفاقية منظمة التجارة العالمية، كما سبق ورأينا.

خامساً: يخلو مشروع القانون من تحديد دور كل من «المؤسسة العامة للمنطقة الاقتصادية الشمالية» والحكومة بشكل دقيق فيما يخص الاستثمارات اللازمة والتنسيق بينهما[122]. صحيح أنّ الدولة ستقدم الأراضي والعقارات[123]، وربما بعد ذلك موانئ ومطارات[124]، ولكن من سيقوم بكل الاستثمارات اللازمة حتى حدود المنطقة الخاصة (الطرق، والمياه، والكهرباء، النفط أو الغاز، الاتصالات، خاصة وأنها منطقة ينتظر أن تكون ضخمة إن نجحت)، وكيف وبأية أسعار وأية عملة ستقدم الخدمات المختلفة من الداخل إلى المنطقة؟ وهل سيأتي هذا التحديد لاحقاً بدراسات جدوى لمردود هذه الاستثمارات على الدولة، والذي يمكن أن يكون ليس فقط مباشراً وإنما أيضاً غير مباشر، اقتصادي واجتماعي؟

سادساً: تدير المنطقة الخاصة «مؤسسة»[125] شبه حكومية لها مجلس أمناء خارج عن أية رقابة مؤسسية شاملة، فمع عدم الإخلال بالرقابة اللاحقة لديوان المحاسبة، لا تخضع المؤسسة للرقابة المسبقة للديوان، وتقتصر رقابته على تدقيق حساباتها وموجوداتها، كما تستثنى من الخضوع لرقابة جهاز المراقبين الماليين. ولما كانت النظم الإدارية قد تقع أحياناً في تناقضات بين الأهداف القريبة والبعيدة الأمد، وتلك الاقتصادية والاجتماعية،

(121) طبقاً للمواد (32) و(34) و(37).
(122) المادة (9) من المرسوم رقم 227 لسنة 2019.
(123) المادة (7) من المرسوم رقم 227 لسنة 2019.
(124) فطبقاً للمادة (10) تختص المؤسسة بإنشاء وإدارة المرافق والبنية الأساسية في المنطقة الاقتصادية وفقاً لأعلى المعايير والمواصفات الدولية.
(125) طبقاً للمادتين (23) و(19) من المرسوم رقم 227 لسنة 2019.

فإن غياب الشفافية والمحاسبة والرقابة لا يضمن أن يصيب الحسم المصلحة العامة.

سابعاً: عقد العمل المبرم بين العامل ورب العمل هو الحاكم للعلاقة بينهما، والذي يجب أن يتضمن تنظيماً كاملاً لكافة حقوق العامل، وتكون لائحة النظام الداخلي للعمل بأي مشروع يزاول نشاطاً في المنطقة الاقتصادية –بعد الموافقة عليها من المؤسسة– مكملة لعقود العمل الفردية أو الجماعية [126].

مجمل القول، إذا كانت دولة الكويت بحاجة اليوم إلى قفزة نوعية في مناخها الاستثماري، فإن هذه الحاجة أولى برؤية واقعية شاملة وذلك من خلال:

- كما في تجارب الدول المتقدمة، وكما حدث في الصين، ينبغي أن يكون المواطنون هم أول من يستثمر ويشجع الآخرين من المقيمين العرب والأجانب على الاستثمار، فقد بات ضرورياً توجيه الجهد في الدراسات والنقاش الداخلي حول ما يمكنه أن يحفز الصناعيين الكويتيين على الاستثمار.
- العمل على جذب صناعات نوعية واستثمارات لشركات كبرى بذاتها عبر منحها مزايا كبيرة خاصة، مع فرض بعض القواعد على نسبة الصادرات الصافية. وهناك مشروعات صناعية كبرى خططت لها الدولة وأجرت دراسات لها منذ سنوات لم تر النور (الخطط الخمسية وخطة 2035)، فلماذا لا تطرح هذه الصناعات نوعياً على مستثمرين خارجيين وداخليين بما فيها الاكتتابات العامة، بميزات نوعية؟
- وقد بات التقدير العالمي للمناخ الاستثماري في بلد ما يتعلق مباشرة بكيفية تطويره لقطاعه العام، فلا مفر للكويت إلا أن تنتهج سياسة تمكنها من تفادي مثالب الخصخصة التي جرت في بعض البلدان، من خلال التفرقة بين القطاع العام الإنتاجي والخدمي، ومعالجة كل على حدة، وبما يمكن القطاع الإنتاجي من تحقيق انفتاح حقيقي يجذب استثمارات وشركاء استراتيجيين، مع صيانة حقوق المال العام ومحاربة الاحتكار، والتخلي عن تلك التي لا جدوى منها.
- العمل على أن تكون هذه المنطقة نواة وحجر أساس لأقاليم اقتصادية تهدف لإنهاء اعتماد البلاد على النفط، وخلق فرص عمل، وذلك من خلال برامج الشراكة الصناعية ،والتعاون مع الشركات الأجنبية في مختلف القطاعات بهدف تسريع عملية التصنيع، وتعزيز التعاون الزراعي لضمان تحقيق الأمن الغذائي.

(126) المادة (38) من المرسوم رقم 227 لسنة 2019.

المطلب الثاني

متطلبات نجاح المنطقة الاقتصادية الشمالية

أظهرت التجربة الصينية كيف لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية، وكانت بمثابة «طريق مختصر» لتحقيق التحديث الشامل للمجتمع بصورة جذرية؛ لذا فإن نجاح المنطقة الاقتصادية بدولة الكويت –وفي ظل التغير الذي يشهده تطور الاقتصاد العالمي– يرتبط بالإصلاح الاقتصادي الشامل، فرغم التباين في إنجازاتها جاءت مستويات نجاحها بالدول المختلفة مرتبطة بعدد من المتطلبات أهمها:

أولاً: الموقع الملائم، والمرتبط بعوامل جغرافية واقتصادية واجتماعية[127]، فالقرب من الأسواق ذات الصلة، وسهولة عمليات النقل، وتوسط طرق التجارة العالمية والأسواق الخارجية، ونقاط العبور البرية والبحرية والجوية، والقرب من الصناعات المرتبطة والمكملة، كلها عوامل جوهرية؛ ذلك أن انتشار هذه المناطق في الدول النامية والتنافس فيما بينها، بتقديم الحوافز والضمانات والخدمات، انعكس سلباً وأوقع أضراراً بتلك المناطق القريبة من بعضها أو الواقعة في إقليم واحد. وفي المقابل فإن مزايا الموقع الجغرافي قد تجعل من التنسيق والتعاون بين المناطق الاقتصادية الخاصة أمراً ممكناً في المجالات الإدارية والفنية والاقتصادية، وبصفة خاصة عن طريق التبادل التجاري بين شركاتها.

ثانياً: يعد الإطار التشريعي والقانوني الملائم، والبيئة التشريعية المرنة من الأسس اللازمة للنجاح، فالقوانين ينبغي أن تأتي واضحة شاملة متسقة متناسقة وتلك المطبقة في الداخل، ومحددة للمزايا والحوافز والضمانات، بالإضافة إلى سهولة ووضوح إجراءات التقاضي والتحكيم، فضلاً عن وجود كيان إداري وقانوني مستقل محدد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، وبعيداً عن التداخل مع وظائف ومهام ومسؤوليات الوزارات الأخرى والمؤسسات والهيئات ذات الصلة بنشاط المنطقة، درءاً لتضارب مصالح المستثمرين والدوائر المساندة والذي قد يرتب اختلافاً في تفسير بعض الأحكام القانونية، مما يؤثر تأثيراً مباشراً في جذب الاستثمارات وإعاقة العمل فيها.

ثالثاً: الأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لتحويل عناصر الإنتاج عن الأنشطة التنموية في الداخل وتخصيصها للمنطقة الاقتصادية، وذلك في إطار استراتيجية

(127) من أمثلة الإخفاقات منطقة باتان Battan الحرة في الفلبين التي تبعد 160 كم عن العاصمة مانيلا.
Dorsati Madani, A review of the role and impact of export processing zones – policy research working paper, World Bank, November 1999, p.33.

شاملة واضحة تكون المنطقة الاقتصادية جزءاً منها، لخلق بيئة تنافسيه مستدامة تراعى فيها طبيعة الأنشطة المحلية والمزايا النسبية والإمكانات الاقتصادية من الموارد الطبيعية والبشرية والبنى التحتية الرئيسية والمساعدة، والخدمات الضرورية وتطويرها، لما له من أثر إيجابي كبير في زيادة قدرتها التنافسية.

رابعاً: استحداث منظومة تعليم وتعلم متقدمة للاستفادة من الثروة البشرية وتحسين إنتاجيتها، وخلق مؤسسات تعليمية حديثة من مدارس ومعاهد وجامعات علمية وبحثية، إذ يترتب على نقص العمالة المدربة محلياً وارتفاع تكلفتها تحويل حجم كبير من عوائد المنطقة إلى خارج الدولة[128].

خامساً: إعداد الإدارة المؤهلة الكفؤة، ومنحها الدعم الكافي والاستقلال المالي والإداري، وإصلاح وتحديث الأنظمة الإدارية ورفع فاعليتها[129].

سادساً: أهمية إجراء حسابات تقديرية دقيقة عن الاحتياجات المالية اللازمة لإنشاء المنطقة الاقتصادية قبل إقرارها، ووضع إطار زمني لمراحل التنفيذ، وتوفير مستلزمات التشغيل، مع الأخذ في الاعتبار مقدرة الدولة الآنية والمستقبلية في تلبية هذه الاحتياجات والمتطلبات ذات الأولوية، حتى لا يحول العجز عن توفير التمويل اللازم لإنشائها أو متطلباتها على أسس سليمة[130]، إلى توقفها أو فشلها في تحقيق النتائج المرجوة مع ما يرتبه ذلك من نتائج وخيمة على اقتصاد الدولة.

سابعاً: أهمية الرؤية المستقبلية لتحويلها إلى مدينة اقتصادية متكاملة، وذلك بتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية الجاذبة للأسر، وتفعيل مبدأ المدن الصديقة للبيئة بهدف تطويرها بأقل الآثار البيئية السلبية، وإعمال مبدأ المدن الذكية ببناء بنية تحتية متطورة لتقنية المعلومات والاتصالات بهدف جذب كبريات شركاتها العالمية.

---

(128) Larry Willmore, Export processing in the Caribbean: the Jamaican experience, CEPAL review, No: 57, April 1994, PP. 103-104.

(129) عبيد سرور العتيبي، المنطقة الحرة بدولة الكويت، المقومات والمعوقات وسبل النجاح، مجلة الجغرافية العربية العدد 30، الجزء الثاني، السنة التاسعة والعشرون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1997، ص.27.

(130) كما حدث في المناطق الحرة المصرية التي كان لها الأثر الكبير في مستوى أدائها جراء ارتفاع نسبة الأنشطة التجارية والتخزينية إلى إجمالي الأنشطة قياساً بالأنشطة الصناعية. سعاد الصحن، المنطقة الحرة بجمهورية مصر العربية، دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986، ص49-50.

الخاتمة:

لطالما أدهش نمو الصين الاقتصادي السريع الذي بدأ في أواخر سبعينيات القرن الماضي المراقبين الدوليين، ذلك العملاق الذي تعرض للغزو الياباني في الحرب العالمية الثانية، ولم يتأثر بالأزمة المالية العالمية عامي 2008 و2010، بعد أن أسدل الستار على قرن كامل من الفوضى والاضطرابات منذ حرب الأفيون عام 1840، فمنذ عام 1950 تمكنت الصين من تعبئة فائض إنتاجها واستغلاله وتعديل سياساتها واستراتيجياتها بالنظر إلى التطورات الاقتصادية الدولية، وها هي ثاني أكبر اقتصاد، وأول احتياطي من العملات الأجنبية، وأول معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وصاحبة أكبر صادرات سلعية عالمياً.

ولكن يبدو أن القاطرة الصينية التي قادت النمو الاقتصادي العالمي في أحلك أزماته يبدو وكأن تسارع نموها قد أخذ في التباطؤ هي الأخرى، ولاسيما مع ما تواجهه من تحديات داخلية ودولية[131]. فواقع الأمر أن ما نشهده من تباطؤ هو نتاج فلسفة اقتصادية جديدة لاحتواء مواطن الخلل الهيكلية التي اعترت تجربة الصين التنموية، والتي زادت من الفوارق الاجتماعية والاضطرابات السياسية. «سياسة متعمدة» لا تعنى بتحقيق معدلات نمو قياسية كسابقاتها بقدر ما يهمها إعادة النظر في استراتيجيتها التنموية، والحد من مواطن الخلل التي تعتري أداء الاقتصاد جراء اندماجه في المنظومة الاقتصادية العالمية، والذي معه أصبح ضرورياً التحول من اقتصاد يقوم على التصدير للخارج ويخضع لتقلبات الأسواق العالمية، إلى اقتصاد يلعب فيه الطلب المحلي دوراً كبيراً.

الخلاصة، أنّ ما تشهده الصين هو نتاج فلسفة اقتصادية جديدة تقوم على نظرية تنموية تهدف إلى توسيع نطاق الاستفادة من ثمار النمو لتشمل أوسع شريحة ممكنة من المجتمع، وذلك عبر زيادة حجم الطبقة المتوسطة لخلق طلب محلي كبير على السلع والخدمات كبديل للأسواق العالمية، وتقليص الاعتماد على التصدير، والحد من الفوارق الطبقية الهائلة بين الريف والمدينة، والحد من تنامي أزمات الرأسمالية المالية والمبالغة في الاعتماد على الديون. وعليه قد لا تعود الصين خلال الأعوام القليلة المقبلة إلى تحقيق معدلات نمو عالية تتخطى 7% سنويًا، لكنها في المقابل قد تتمكن عبر فلسفتها الجديدة من احتواء مواطن الخلل الهيكلية التي اعترت تجربتها التنموية، مما قد يساعدها في

(131) وقد بدأت نذر تكون فقاعات مالية وعقارية وائتمانية توشك على الانفجار، وذلك بعد أن قفزت أسعار الفائدة بين البنوك إلى30%، على نحو أعاد للأذهان انهيار بنك الاستثمار الأميركي ليمان براذرز عام 2008. ويعني صعود أسعار الفائدة بين البنوك إلى أكثر من 6%، وفي العُرف المصرفي، أنّ هناك أزمة سيولة، مما دفع بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) إلى أن يُقرّ بأنّ البنوك الصينية أصبحت عاجزة عن إقراض بعضها بعضاً.

الحد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي باتت تقلق النخبة السياسية الحاكمة، والاستمرار في تحقيق معدلات نمو معتدلة في ظل ظهور قوى اقتصادية ناهضة تخوض تجارب مماثلة لتجربة الصين في الاندماج واسع النطاق في الاقتصاد العالمي قبل ما يزيد عن أربعين عاماً.

ويظل أنّ نجاح الصين وانفتاحها الخارجي لا ينفصلان عن الإصلاح الاقتصادي الداخلي، في ظل توسع نطاق وجود ودور الرأسمالية المحلية الصينية والرأسمالية الأجنبية معاً.

فهل يسقط العرش الاقتصادي لأمريكا كما سقط عرش إنجلترا في عشرينيات القرن الماضي؟ وهل ستتربع الصين على عرش الاقتصاد وتنتزع تاج النظام النقدي الدولي من أمريكا الذي تسلمته من إنجلترا في مؤتمر بريتون وودز عام 1944؟ وهل عالمنا العربي قادر على احتلال موقع حاسم سواء في النموذج الاقتصادي الجديد للعلاقات الدولية والذي يستحق العمل على تغييره باتجاه أكثر عدالة وتعددية في إدارة تلك العلاقات، أو في النموذج السياسي– الاقتصادي– الاجتماعي لدوله نفسها؟ هذا ما ستظهره السنوات العشر القادمة.

المراجع:

أولاً- باللغة العربية:

- أحمد السيد النجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق: مستقبل النموذج الصيني، دار ابن رشد، القاهرة، 2017.
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، بيروت، 2000.
- جليل شيعان البيضاني وربيع قاسم ثجيل، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد17، 2006.
- دنج شياو بنج، مؤلفات مختارة 1975–1982، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، دار الشعب للنشر، ط 1، 1985.
- زينب عوض الله،
  - تصاعد الحمائية والرِدَّة عن حرية التجارة الدولية، بحث مقدم في مؤتمر كلية القانون الكويتية العالَمية المستجدات القانونية المعاصرة: قضايا وتحديات، 1–2 مايو 2019.
  - الاقتصاد الدولي، «نظرة عامة على بعض القضايا»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، بغداد، 1995.
- محمد عوض عبده الدبسي، المناطق الحرة الصناعية أداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2004
- سعاد الصحن، المنطقة الحرة بجمهورية مصر العربية، دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.
- عبيد سرور العتيبي، المنطقة الحرة بدولة الكويت، المقومات والمعوقات وسبل النجاح، مجلة الجغرافية العربية العدد (30)، الجزء الثاني، السنة التاسعة والعشرون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1997.

- شانغ جين وبي، العولمة والتجربة الآسيوية، في العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، أبو ظبي، مطبعة الفجر، 2000.
- روبين ميريديث، الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 359، الكويت، 2008.
- تاو إي تاو، لو جه قوه، المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، ترجمة آية محمد كمال، مراجعة د. حسانين فهمي حسين، سلسلة قراءات صينية، دار صفصافة، القاهرة، دون تاريخ نشر.

ثانياً– باللغة الأجنبية:

- Barry J. Naughton The Chinese economy: Transitions and growth MIT Press,2007
- Betty Wang, "China's economic growth hits a 30 year low," Australian Broadcasting Company, January 21, 2019.
- Joachim Ahrens, Transition towards a Social Market Economy? Limits and Opportunities, Diskurs, 2008
- Nadège Rolland, "China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative," Seattle and Washington, D.C.: The National Bureau of Asian Research, 2017.
- Pierre Trolliet, Pierre, La diaspora chinoise, Que Sais-Je, PUF, Paris, 1994
- Thierry Sanjuan, « La fin des trois Chine ? », Géoconfluences, 2016.

المحتوى:

الموضوع	الصفحة
الملخص	183
المقدمة	184
المبحث الأول: ماهية المناطق الاقتصادية الخاصة وأهميتها والإطار التشريعي والإداري	187
المطلب الأول: أهداف المناطق الاقتصادية الخاصة	187
المطلب الثاني: الملامح الرئيسة للمناطق الاقتصادية الخاصة	188
المطلب الثالث: الملامح الرئيسة للمناطق الاقتصادية الخاصة	188
المطلب الرابع: الإطار الإداري والتشريعي للمناطق الاقتصادية الخاصة	190
المبحث الثاني: المناطق الاقتصادية الخاصة بالصين	192
المطلب الأول: مناطق اقتصادية خاصة أم إصلاح اقتصادي	194
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة بالصين	197
المطلب الثالث: من المناطق الاقتصادية الخاصة إلى المدن الاقتصادية المتكاملة	198
المطلب الرابع: خصائص المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية	201
المطلب الخامس: دلالات التجربة الصينية: السياسات والأداء	203
المبحث الثالث: دور المناطق الاقتصادية الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة	212
المطلب الأول: المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول النامية	212
المطلب الثاني: الاتفاقيات التجارية والمناطق الاقتصادية الخاصة	213

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: مؤشرات نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة	215
المبحث الرابع: ماذا تعني مبادرة «الحزام والطريق» الصينية بالنسبة للدول العربية؟	221
المطلب الأول: دولتا الكويت والصين و«طريق الحرير»	223
المطلب الثاني: مخاطر التعاون الصيني	224
المبحث الخامس: في دولة الكويت: مناطق اقتصادية خاصة أم إصلاح اقتصادي؟	225
المطلب الأول: مشروع إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية في دولة الكويت	225
المطلب الثاني: متطلبات نجاح المنطقة الاقتصادية الشمالية	229
الخاتمة	231
المراجع	233